"بسم الله الرحمن الرحيم"

قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٦) تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَتُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرْزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ (٢٧)

صدق الله العظيم ...

أية ٢٦: ٢٧ من سورة أل عمران

البيئة المؤسسية المصرية ودورها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية

د. ياسر إبراهيم محمد داود

مدرس بقسم الاقتصاد والمالية العامة

كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م

١. مقدمــة :

يتطلب تحقيق التنمية الشاملة لأي اقتصاد معاصر توافر البيئة المؤسسية المدعمة للأهداف الإنمائية والتنموية التي ينبغي تحقيقها في الأجل القصير والمتوسط والطويل .وعلي المستوي العملي يأتي توفير البيئة المؤسسية من أهم العناصر الضرورية لتحقيق التنمية الشاملة .

وتشمل البيئة المؤسسية نوعية المؤسسات الاقتصادية والتشريعية والاجتماعية التي تضع أصول اللعبة وتعمل علي التطبيق العملي لها علي أرض الواقع . فالمؤسسات هي المنوط بها اقتراح وصياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف الاقتصادية علي المستوي الكلي والقطاعي والجزئي بصورة شفافة وبما يحقق العدالة التوزيعية لكافة العناصر الإنتاجية المشتركة في تحقيق قيمة مضافة حقيقية للمجتمع أو القطاع أو الوحدة الاقتصادية .

ويأتي الاستثمار كأحد أهم المتغيرات الاقتصادية التي توليها السياسات الاقتصادية للدولة أو القطاع أو الشركة أهمية كبيرة في الأجل القصير والمتوسط والطويل . فالاستثمار هو قاطرة العملية الإنمائية والتنموية من خلال قوي الدفع الذاتية والمضاعفة التي يحدثها الاستثمار في كافة المتغيرات الاقتصادية الأخرى من عوائد لعناصر الإنتاج ومن ثم لمستويات الدخول المتحققة وبالتبعية التخصيص مرة أخري علي الاستهلاك والاستثمار.

ويهتم البحث بأهمية الدور المؤسسي في تعظيم التدفق الاستثماري المحلي والأجنبي علي مصر ، وتركز الدراسة هنا علي كلاً من دور المؤسسات والسياسات الحكومية ودور المؤسسات والسياسات غير الحكومية في تحقيق ذلك .

٢. مشكلة البحث :-

تعاني الدول النامية ومنها مصر من قصور في البيئة المؤسسية المدعمة للنشاط الاقتصادي العام والخاص، وينعكس ذلك علي وجود مشاكل متعددة تعمل علي عدم تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي علي التواجد والتفاعل مع بيئة الأعمال المصرية . وبالإضافة لذلك تعاني البيئة المؤسسية في مصر من قصور مزمن شكلي وموضوعي يعيق التدفق الاستثماري إلي مصر ، وهو راجع إلي :

- طبيعة الشخصية المصرية المتواكلة وغير المنتجة .
- بيروقراطية الأعمال العامة والخاصة .
- الفساد المالي والإداري .
- كثرة التشريعات المنظمة لنشاط الأعمال العام والخاص.

- المركزية في اتخاذ القرار .
- عدم وجود مؤسسات نقدية ومالية فاعلة ومشجعة لتجميع وتدبير وتخصيص الموارد المالية والنقدية علي أوجه الاستثمار المختلفة والمناسبة.
- قلة بيوت الخبرة والمؤسسات التي تعد دراسات جدوي للمشرعات الاستثمارية في كافة المجالات.
- عدم الاستقرار السياسي .
- الفساد السياسي والاقتصادي .

٣. فروض البحث :-

تتلخص فروض الدراسة في الفروض الثلاث التالية :-

* هناك علاقة إرتباطية تبادلية بين المؤسسات والتنمية الاقتصادية الشاملة .

- تعاني البيئة المؤسسية المصرية من قصور كمي ونوعي يعيق تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية للاقتصاد المصري .
- يمثل البعد التنظيمي أو الوظيفي شرطا ضروريا لإصلاح البيئة المؤسسية الجاذبة للاستثمار في مصر .

٤. أهداف البحث :

يهدف البحث لتحقيق الأهداف التالية :

* التنمية المؤسسية علي كافة المستويات التنظيمية ضرورية للتنمية الاقتصادية الشاملة .

- أسباب القصور المزمن للدور المؤسسي في مصر والذي يحول دون تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية علي بيئة الأعمال المصرية.
- السياسات الحكومية وغير الحكومية المستهدفة لتفعيل دور المؤسسات في تدفق الاستثمارات للداخل .

٥. أهمية البحث :-

ترجع أهمية البحث لما يلي :

- يعتبر القصور المؤسسي في مصر من الأسباب الرئيسية لعدم تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية، بالإضافة لعدم تعظيم العائد الاقتصادي من المشرعات المقامة فعلياً .

- الاستثمار المحلي والأجنبي هو قاطرة النمو والتنمية لأي دولة من دول العالم وخاصة الدول النامية ومنها مصر والتي تعاني من فجوة الموارد المحلية والخارجية .
- التنمية المؤسسية شرط أساسي لتعظيم القدرة التنافسية لأي اقتصاد معاصر .
- قلة الأبحاث العربية والمصرية المتطرقة لأهمية الاقتصاد المؤسسي في وطننا العربي .

٦. منهج البحث :-

يعتمد الباحث علي الأسلوب الاستقرائي التحليلي من خلال البيانات والمعلومات المتوافرة ، والاستنتاج المنطقي لأبعاد المشكلة والاعتماد علي التقارير والمنشورات المختلفة لمعهد التخطيط القومي والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وبوزارة التخطيط ومنشورات وتقارير البنك المركزي المصري ، هذا بالإضافة إلي بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي .

٧. خطة البحث :-

يشمل البحث علي المباحث التالية :

المبحث الأول : أهمية الاقتصاد المؤسسي للتنمية الاقتصادية الشاملة .

المبحث الثاني : الاستثمار والقصور المؤسسي في مصر .

المبحث الثالث : سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجذب الاستثمار إلي مصر .

٨. الخلاصة والتوصيات .

المبحث الأول

أهمية الاقتصاد المؤسسي للتنمية الاقتصادية الشاملة

تتعايش الدول النامية ومن بينها مصر مع إختلالات اقتصادية جوهرية منذ فترة طويلة وحتى الآن ، وتمثل تلك الاختلالات مرض مزمن يصيب الاقتصاد المصري وهي في نفس الوقت المحتوي الموضوعي للمشكلة الاقتصادية المصرية والتي تعيق التنمية الاقتصادية في مصر . تلك الاختلالات الجوهرية هي (١):

- **الاختلالات الهيكلية :**

وترجع في المقام الأول إلي عدم التوافق بين بعدي المشكلة الاقتصادية وهما قصور الموارد الاقتصادية المختلفة عن تلبية حاجات القطاعات الاقتصادية في المجتمع مما ينعكس علي الوزن النسبي لكل قطاع في توليد قيمة مضافة أو تشغيل قوي عاملة أو تصدير سلع وخدمات للخارج أو توفير نقد أجنبي مما يؤثر علي المتغيرات الاقتصادية الكلية علي نطاق الاقتصاد القومي .

- **الاختلالات المؤسسية :**

وتتولد عن التطبيق غير العلمي للنظم الرأسمالية والاشتراكية بنماذجها ومناهجها المطبقة في دول العالم المتقدم هذا بالإضافة إلي التغيير المستمر في العلاقات التنظيمية التي تربط بين أجهزة ومؤسسات الدولة وفق الرؤي الشخصية .

- **الاختلالات الوظيفية :**

والتي تتصل بإنخفاض كفاءة الادارة الاقتصادية علي المستويات التنظيمية المختلفة وخاصة المستوي القومي وتنعكس تلك الاختلالات في صورة مجموعة من الضياعات الاقتصادية الصريحة والمسستترة علي المستوي القومي .

وبناء علي ذلك تعتبر تلك الاختلالات الاقتصادية الجوهرية بمكوناتها الثلاث هي سبب ونتيجة في نفس الوقت للتخلف الاقتصادي في دولة ما هذا من ناحية ، ومن ناحية أخري سيركز البحث علي كلا من الاختلالات المؤسسية والوظيفية عند تناول الدور المؤسسي لتنشيط الاستثمار في مصر ، حيث أن ذلك يتعلق ببعدين هما :

- طبيعة ونوعية المؤسسات القائمة علي أرض الواقع وهو مايتصل بالاختلال المؤسسي .
- أسلوب إدارة تلك المؤسسات علي كافة المستويات التنظيمية وهو ما يتصل بالاختلال الوظيفي .

وتعاني الدول النامية ومن بينها مصر من قصور في الدور المؤسسي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي،ومن صور ذلك القصور المؤسسي علي المستوي العملي :

- أسلوب إدارة تقليدي وغير علمي للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية مما يجعل السياسات الحكومية وغير الحكومية المطبقة علي أرض الواقع هي سياسات غير فعالة لحل المشاكل والعقبات التي ينبغي أن تعالجها وتواجهها تلك السياسات سواء علي مستوي التخطيط والتنفيذ والمتابعة لأي مشروع إنتاجي عام أو خاص.
- تعدد القوانين المنظمة لبيئة الأعمال العامة والخاصة في مصر .
- عدم كفاءة الأسواق في تحقيق الأمثلية سواء للمنتجين أو المستهلكين وذلك بسبب غياب الشفافية .
- قلة المؤسسات المالية والنقدية القادرة علي تجميع وتوزيع الفوائض المالية والنقدية علي أوجه الاستثمار المتاحة .
- التدخل الحكومي المستمر في عمل السوق الحر وذلك لتحقيق أهداف اجتماعية معينة .
- الفساد الحكومي الظاهر – وهو ما يعيق من تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي – والمستتر (والمتمثل في وجود جماعات مصالح غير ظاهرة تعمل علي عدم تعظيم العائد الاقتصادي من الاستثمارات المتدفقة للداخل مما يجعل تلك الاستثمارات تتجه مرة أخري للخارج) .
- التغيير المستمر للسياسات الحكومية المنظمة للاستثمار المحلي والأجنبي وذلك وفقا لتغيير الوزارة أو المسئول أي حسب الرؤى الشخصية .

نظرة تاريخية علي تطور مفهوم الاقتصاد المؤسسي :

تعرف المؤسسة ، من وجهة نظر منظري العلوم الاجتماعية بصفة عامة والاقتصاد المؤسسي بصفة خاصة ، بأنها (٢) :

" تلك القواعد المكتوبة أو غير المكتوبة التي تنظم وتقنن المعاملات بين الأشخاص والمجموعات المختلفة ، وبين المنظمات والأفراد أو المنظمات بعضها البعض " .

وطبقا لدوجلاس نورث أحد الرواد في مجال الاقتصاد المؤسسي فإن المؤسسات هي (٣) :

" قواعد اللعب " (قواعد السلوك) في المجتمع ، أي مجموعة القيود التي إبتكرها البشر لتحكم سلوكهم وتضبط التفاعلات التي تجري فيما بينهم .

وتلك القواعد يمكن تقسيمها إلي ثلاث مجموعات ، وهو ما يفرق بين المفهوم الواسع والضيق للمؤسسة (٤) :

١- القواعد والقوانين الرسمية في المجتمع مثل الدساتير والعقود والقوانين والقرارات الوزارية ..إلخ

٢- القوانين والقواعد الخاصة بتطبيق وتنفيذ القوانين والقواعد المختلفة .

٣- المؤسسات غير الرسمية والتي تشمل كلا من التقاليد والقيم المجتمعية .

فالمفهوم الضيق للمؤسسة يشمل كلا من (١) ، (٢) .

أما المفهوم الموسع للمؤسسة فيشمل (١) ، (٢) ، (٣) .

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن مفهوم المؤسسة يختلف عن مفهوم المنظمة والتي تشير إلي مجموعة من الفاعلين ممن يجمعهم هدف واحد ، ويسعون إلي تحقيقه ومن أمثلة المنظمات الأحزاب والنقابات والشركات ... وغيرها .

وعلي ذلك يمكن تعريف **الاقتصاد المؤسسي من وجهة نظرنا** : علي أنه أحد فروع علم الاقتصاد والذي يعني بالعلاقات الإرتباطية والتبادلية بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة المحيطة بها سواء البيئة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية والتشريعية ، وتقاس الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة من خلال تعظيم المردود الاقتصادي لها والناتجة عن تلك العلاقات الارتباطية والتبادلية مع البيئة المحيطة .

وعلي ذلك يمكن اعتبار الاقتصاد المؤسسي علم تطوري وديناميكي ويعني بدور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي العام والخاص .

ومع تسعينات القرن الماضي اهتمت الأدبيات الاقتصادية بدور المؤسسات المحلية وتأثيرها علي التنمية الاقتصادية ، ولقد أرجعت بعض تلك الأدبيات للاختلافات المؤسسية بين الدول سببا رئيسيا في اختلاف معدلات النمو السنوية للدخول في تلك الدول وكذا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٥) .

وتحتل الأبعاد المؤسسية أهمية كبيرة في فكر التنمية الاقتصادية ، وبالرغم من تعدد محاولات إدراج الأبعاد المؤسسية في الفكر الاقتصادي ، إلا أن ترسيخ مصطلح الاقتصاد المؤسسي وإدراك أهميته في تحقيق الدول للتنمية الاقتصادية يرجع بشكل أساسي إلي مدرسة " الاقتصاد المؤسسي الجديد " ويعتبر رونالد كوز الملهم الأساسي لأعضاء ومفكري هذه المدرسة ، حيث وضعت مقالته " طبيعة المنشأة " (The Nature of

the Firm) عام ١٩٣٦م اللبنات الأولي للاقتصاد المؤسسي الجديد ، وإن كانت تسميته " الاقتصاد المؤسسي الجديد " ترجع إلي ويليامسن (١٩٧٥) فهو الذي أطلق هذا الاسم المتشعب وقد وصفه بـ الجديد تمييزاً له عن المدرسة المؤسسية القديمة [٦] .

والاقتصاد المؤسسي يركز علي التعلم عبر مراحل تطور المجتمعات الإنسانية ، ولقد كان الاقتصاد المؤسسي جزءاً محورياً في الاقتصاد الأمريكي في الجزء الأول من القرن العشرين ، بما في ذلك كتابات الاقتصاديين (٧):

- ثورستاين فبلن (١٨٥٧– ١٩٢٩) .
- جون . ر . كومنز (١٨٦٢– ١٩٤٥) .
- ميشيل ويسلي (١٨٧٤– ١٩٤٨) .
- كلارنس أيريس (١٨٦٢–١٩٥٤) .
- أدولف بيرل (١٨٩٥– ١٩٧١) .
- جون كينيث غالبريث (١٩٠٨–٢٠٠٦) .
- دوجلاس سي. نورث الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٩٣م .
- بيتر جي . كلين .

أنواع المؤسسات وتأثيرها علي الأداء الاقتصادي :

مع تنوع وتعدد المؤسسات في الاقتصاد الكلي ، فإن التحليل الاقتصادي لها يمكن أن يشمل المستويات التالية [٨] :

- **مستوي المؤسسات غير الرسمية** : ويهتم بدراسة العادات والتقاليد باعتبارها المؤسسات غير الرسمية ويعتبر الدين هو المحرك الرئيسي لتلك المؤسسات .
- **مستوي المؤسسات الرسمية** : يقصد بالمؤسسات الرسمية هنا مجموعة القواعد العامة الرسمية التي تقع في خلفية أي اتفاق (أي تكون معطاه) كالقواعد السياسية والقانونية والاجتماعية إلي غير ذلك ، والتي تنشأ في إطارها المعاملات ، وتشكل الأساس في الإنتاج والاستهلاك والتوزيع . وبالتالي تتشكل البيئة المؤسسية الرسمية من القواعد المعلنة كالدستور والقوانين .
- **مستوي هياكل الحوكمة** : ولعل سريان المؤسسات الرسمية في تعاملاتها يتطلب وجود إطار حاكم يضمن سريان التعاقدات وحماية حقوق الملكية الفردية من خلال نظام قضائي كفء .

- **مستوي تخصيص الموارد :** وهي المؤسسات الخاصة بتوزيع الموارد علي الاستخدامات المختلفة ، وعلي رأسها عنصر العمل ، وهذا المستوي هو المستوي الأكثر تقدماً والذي يمثل إهتمام علم الاقتصاد عموماً ومحور عمل الفكر الاقتصادي الكلاسيكي والنيوكلاسيكي .

أما عن ألية تأثير المؤسسات علي الأداء الاقتصادي ، يكون ذلك من خلال ما ذهب إليه الاقتصاد المؤسسي الجديد إلي أن المؤسسات الفعالة تلعب مجموعة من الأدوار تؤدي مجتمعة إلي تخفيض تكلفة المعاملات ورفع كفاءة الأسواق وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي المستدام ، فضلاً عن علاج فشل الأسواق وتشجيع قيام العمل الجماعي . وهذه الأدوار هي [٩] :

- حماية حقوق الملكية والحقوق التعاقدية للأفراد من خلال نظام قانوني وقضائي فعال يضمن تطبيق العقود وكفاءة فض المنازعات .
- توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق لكافة المتعاملين فيها دون أي تحيز .
- حماية المنافسة وتشجيعها .
- تيسير إجراءات التعامل مع الجهات الحكومية وتبسيطها .

وبالإضافة لذلك فإن وجود المؤسسات الفعالة يقلل من مكاسب سلوك الراكب المجاني أو المنتفع المجاني ومن ثم يسمح بعلاج فشل الأسواق في توفير السلع الجماعية وفي علاج الضياعات الاقتصادية ، وذلك عن طريق تشجيع قيام العمل الجماعي لتوفير السلع الجماعية وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة .

ولقد كان للبيئة المؤسساتية في تركيا علي سبيل المثال تأثير علي كلا من (١٠) :

- طبيعة وجودة العلاقات البيئية المحيطة بمجال الأعمال .
- تعظيم المردود الاقتصادي للسياسات الرسمية وغير الرسمية المنتهجة .

علاقة المؤسسات بالنمو والتنمية الاقتصادية :

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة السنوية و المستمرة في المتغيرات الاقتصادية الكمية للدول وخاصة معدل نمو الدخل القومي ، والنمو الاقتصادي لا يهدف إلي تحقيق تغييرات هيكلية في بنيان الاقتصاد الوطني ، بينما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية علي أنها " إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة ، تتمثل في تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي ، وتهدف إلي تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، عبر فترة ممتدة من الزمن ، وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمي من الأفراد[11] .

وفي ضوء هذا التعريف يمكن الإشارة إلي مجموعة من السمات المميزة للتنمية الاقتصادية :

- **التعمد** : أي تتحقق من خلال سياسات وإجراءات متعمدة مقصودة ولا يمكن أن تحدث تلقائياً.
- **العمق** : أي تتطلب إحداث تعديلات جوهرية وهيكلية وبالتالي لا يمكن التدليل عليها بتطورات سطحية أو كلية .
- **الاستدامة** : أي أنها مستمرة وتتحقق عبر فترة زمنية طويلة نسبياً ، وبالتالي تستبعد الزيادات الطارئة في الدخل .
- **العدالة** : أي تتطلب أن يستفيد منها الغالبية العظمي من الأفراد ، وهو ما يمكن القول أنها تبدأ اقتصاديا ولكن ثمارها الكاملة تكون علي الصعيد الاجتماعي .

وهناك أوجه شبه بين التنمية الاقتصادية من جانب والاقتصاد المؤسسي من جانب أخر . ويمكن تلخيص أوجه الشبه بينهما من خلال :

- كل منهما تطوري وحركي .
- كلاً منهما له علاقة بالقيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحاكمة والغالبة في دولة ما أو مجتمع ما .
- منهج التنمية الاقتصادية المتبع في دولة ما يتأثر ويؤثر في النظام الاقتصادي السائد في المجتمع وهو ما ينطبق علي أسلوب إدارة وهدف المؤسسات الاقتصادية والذي يؤثر ويتأثر بنوع النظام الاقتصادي السائد .
- يعتبر العنصر البشري هو الفاعل والمستفيد من التنمية الاقتصادية والتطور المؤسسي في أي اقتصاد كلي معاصر .
- كل منهما يحتاج الأجل الطويل لتحقيق الأهداف المرجوة منه سواء علي مستوي التنمية الاقتصادية الشاملة أو علي مستوي الدور المؤسسي الفاعل في البيئة الاقتصادية والاجتماعية لدولة ما .
- يتطلب كل منهما توافر الدعم المالي والتكنولوجي بما يتوافق مع المرحلة التي وصل إليها تطور المجتمعات الإنسانية .

ويمكن القول أن هناك ثلاثة نماذج عامة لتفسير النمو الاقتصادي للدول هي [١٢] :

١- النموذج الأكثر شيوعاً والذي يعتمد علي دالة الإنتاج التقليدية والمعتمد علي جاء به الاقتصادي الشهير SOLOW عام ١٩٦٥م : وهنا يكون الناتج دالة في رأس المال والعمل (المدخلات) وبالتالي تتطلب زيادة الناتج زيادة المدخلات (أي عنصري العمل ورأس المال أو أياً منهما) ، وتكون الطريقة الوحيدة لزيادة مستوي الناتج مع ثبات مستوي العناصر هي من خلال التقدم التكنولوجي الذي يسمح بتحقيق مستوي أعلي من الناتج بإستخدام نفس كمية العناصر ، وبمعني أخر فهو يسمح بزيادة إنتاجية عناصر

الإنتاج ، ولقد طور SOLOW تلك الفكرة في نموذجه الشهير الذي نال عنه جائزة نوبل في الاقتصاد عام ١٩٨٧م ، وبإعتبار ثبات عنصر العمل مع تغير عنصر رأس المال والذي يرتبط طردياً مع المخرجات (أو الدخل) المحتملة وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (١)

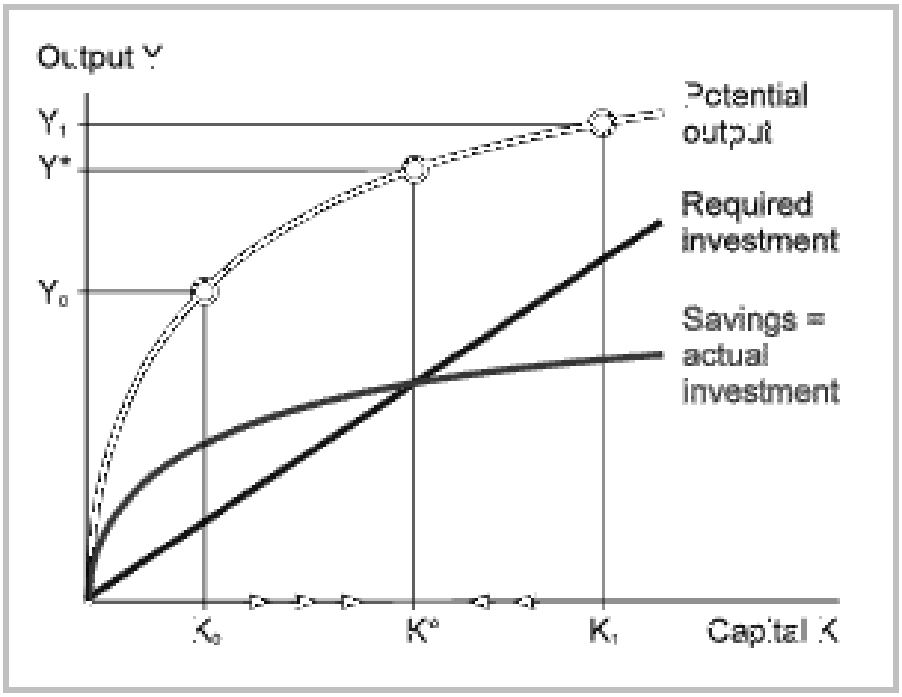

المصدر : شبكة المعلومات الدولية : eur macroeconomics site "The SOLOW model" في ٢٠١٢/١١/٢٥م

٢- النموذج الذي يعتمد علي المؤسسات باعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي وهو ما يعتمد علي جاء به كل من North عام ١٩٩٠م ، Landes عام ١٩٩٨م : ويقوم هذا النموذج علي اعتبار أن إنتاجية أياً من العناصر الإنتاجية سيكون متأثراً بالمناخ المؤسسي المحيط ، سواء مؤسسات رسمية أو غير رسمية[١٣] .

٣- النموذج الذي يعتمد علي العوامل الجغرافية باعتبارها العامل المحدد للنمو الاقتصادي ويعتمد علي ما جاء به Sachs عام ٢٠٠٣م : ويقوم هذا النموذج علي اعتبار أن الجغرافيا هي العامل المحدد للنمو الاقتصادي ، وذلك بالتركيز أساساً علي ثلاثة عوامل جغرافية وهي المناخ ، ووجود ميناء علي مجري ملاحي ، والمسافة من العواصم التجارية العالمية .

وعادة ما ينظر إلي النماذج الثلاثة أعلاه بشكل تدريجي ، بحيث تعتبر عناصر الإنتاج وإنتاجيتها هي المحددات التقريبية أو المباشرة للأداء الاقتصادي ، وتعتبر العوامل المؤسسية من جهة ، والعوامل الجغرافية من جهة أخري هي المحددات الفعلية أو الأكثر عمقاً للأداء الاقتصادي[١٤] .

وعلي الجانب الأخر هناك علاقة إرتباطية وتبادلية بين التنمية الاقتصادية وبين كفاءة المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة علي النطاق الجزئي والكلي للنشاط الاقتصادي من إنتاج واستهلاك وتوزيع .

فوجود المؤسسات القادرة علي تحقيق الأهداف التنموية القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل يعتبر متطلب أساسي للتنمية الاقتصادية الشاملة من خلال الأبعاد التالية :

- التنفيذ الكفء لتلك الخطط وعلي كافة المستويات التنفيذية (البعد التنظيمي أو الوظيفي في استغلال الموارد المتاحة) وهو ما يعتبر عامل رئيسي في مدي نجاح الخطط التنموية ، وهو في نفس الوقت السبب الرئيسي للتباين في المستوي التنموي الذي وصلت إليه كلاً من الدول المتقدمة والنامية .
- الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية علي كافة المستويات التخطيطية بالدولة (البعد الموضوعي لاستغلال الموارد الاقتصادية) ويعتبر ذلك البعد بعداً مكملاً للبعد الأول والذي ينتج عن عدم تحققهما العديد من الاختلالات الهيكلية والمؤسسية التي تتعايش معها غالبية الدول النامية أو المتخلفة في الجنوب .
- الكفاءة في إدارة الاقتصاد القومي علي كافة المستويات التنظيمية (أسلوب إدارة التنمية) وينتج عن عدم الكفاءة في إدارة التنمية العديد من الضياعات الاقتصادية علي المستوي الكلي والوسيط والجزئي وهو ما يتعارف عليه بالإختلالات الوظيفية التي تواجه نماذج وأساليب التنمية المطبقة في دول العالم الثالث منذ خمسينات القرن الماضي وحتي الأن .

وعلي الجانب الأخر يؤول العائد التنموي المحقق في المجتمع علي المؤسسات الاقتصادية بذلك المجتمع من خلال :

- نوعية العنصر البشري المستخدم والمستفيد من المدخلات والمخرجات التنموية، ومن وجهة نظرنا فإن هذا العائد ينمو بمتوالية هندسية إذا توافرت له البيئة التنموية بكافة مقوماتها ومتطلباتها وبمتوالية عددية فقط إذا لم تتوافر له البيئة التنموية .
- أسلوب إدارة الاقتصاد القومي علي كافة المستويات التنظيمية والذي يستفيد من تحقق التنمية الشاملة بالمجتمع ، ويصبح ذلك رصيد متراكم لذلك المجتمع في إدارة تنميته والاستفادة منها .
- القدرة التمويلية والاستثمارية والتسويقية والتصديرية التي تحققها التنمية الاقتصادية للمؤسسات الاقتصادية في مجتمع ما داخلياً وخارجياً.
- التراكم الفني والتكنولوجي الذي تملكه المؤسسات الاقتصادية عبر المراحل المختلفة للتنمية الاقتصادية .

- قدرة المؤسسات الاقتصادية علي الدخول في اندماجات وتكتلات اقتصادية عالمية وإقليمية عند تحقق مراحل متقدمة من التنمية الاقتصادية .

وعلي المستوي التطبيقي في الاقتصاد المعاصر ، تناول التحليل النيوكلاسيكي للنمو الاقتصادي في تايوان وكوريا الجنوبية عدة مسببات لذلك النمو منها(١٥) :

- تقليص تدخل الدولة في أنشطة الأعمال .
- كفاءة السياسات الاقتصادية خاصة السياسات الاقتصادية الكلية .
- تعظيم تنافسية المنتجات محليا وعالميا .

المبحث الثاني

الاستثمـار والقصـور المؤسسـي فـي مصر

يهتم هذا المبحث بأهم العقبات أمام تدفق الاستثمار إلي مصر خاصة خلال العقود الست السابقة والتي شهدت تطبيق نماذج للتنمية لم يكتب لها النجاح علي أرض الواقع ، والمقصود هنا هو دور المؤسسات العامة والخاصة في تفعيل وتنفيذ الآليات الضرورية لجذب الاستثمار في مصر ، هذا بالإضافة إلي قدرة الحكومة علي وضع أصول اللعبة للشركات والمؤسسات الاقتصادية وبما يتوافق مع المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية علي المستوي المحلي والعالمي .

ويظهر لنا واقع التجارب التنموية في مصر والتي مرت بثلاث مراحل رئيسية حسب الرؤى والتوجه السياسي للقيادة السياسية في مصر وهي :

- **نموذج التنمية الاشتراكي** في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وما نتج عنه من ترهل في شركات القطاع العام وبيروقراطية وفساد مالي وإداري ، هذا بالإضافة إلي عدم تحقيقه للأهداف التنموية المخططة له علي مدار فترة الستينات وحتى منتصف السبعينات.
- **نموذج الانفتاح الاقتصادي** في عهد الرئيس الراحل أنور السادات والذي لم يختلف عن سابقه في النتيجة مع اختلاف المنهج والأسلوب .
- **برنامج الإصلاح الاقتصادي** والذي طبُق علي مراحل خلال فترة حكم الرئيس محمد حسني مبارك، والذي تبنت فيه مصر وجهة نظر صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، والذي أثبتت الوقائع العملية عدم تحقيق إصلاح اقتصادي حقيقي في مصر طوال تلك الفترة .

وكانت النتيجة النهائية لتلك التجارب التنموية عدم تحقيقي ما أستهدف الوصول إليه خلال العقود الست الماضية فيما يتعلق بكافة المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر خاصة :

- معدلات النمو السنوية للدخل القومي ونصيب الفرد منه .
- معدلات البطالة والتضخم السنوية .
- معدلات الادخار والاستثمار السنوية .
- دليل التنمية البشرية .
- العدالة في توزيع الدخل .

- **أولا : أهم العوامل المحددة للاستثمار في مصر :**

يتحدد القرار الاستثماري نظريا بكلا من :

- الكفاية الحدية لرأس المال وهي سعر الخصم الذي يساوي بين ثمن شراء الأصل الرأسمالي والقيمة الحالية للعوائد المتوقعة من هذا الأصل الرأسمالي طوال فترة حياته الإنتاجية ، وتوجد علاقة عكسية بين حجم الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال .
- سعر الفائدة السائد في السوق : وهو يرتبط عكسيا مع حجم الفوائض النقدية والمالية المخصصة للاستثمار ، وهو يؤثر علي القرار الاستثماري بصورة مباشرة من خلال التأثير علي كلا من الادخار والاستثمار ، وكذا يؤثر علي القرار الاستثماري بصورة غير مباشرة من خلال التأثير علي البدائل الاستثمارية المتاحة أمام المنظمين .

ويمكن أن تتأثر القرارات الاستثمارية كذلك بما يلي :

- معدل نمو الدخل القومي والذي يرتبط بعلاقة تبادلية مع حجم الاستثمار الداخلي والأجنبي في دولة ما ، حيث أنه سبب ونتيجة في نفس الوقت لذلك التدفق الاستثماري .
- العوامل المتعلقة بالبيئة المؤسسية الرسمية وغير الرسمية : والتي تعتبر من أهم العوامل المحددة للتدفق الاستثماري لدولة ما في ظل النظام الاقتصادي المعاصر والذي تتحكم فيه معايير العولمة الاقتصادية بجناحيها :

- تعظيم تنافسية المنتجات في كلا من السوق المحلي والعالمي .
- تشجيع تدفق الاستثمارات المحلية والأجنبية للداخل .

وترتبط العوامل المتعلقة بجودة المؤسسات ارتباط طردي مع حجم الاستثمارات المتدفقة إلي دولة ما ، وذلك كونها ترتبط بما يلي :

* بيئة الأعمال الداخلية .

* سياسات الاقتصاد الكلي وخاصة السياسات الحكومية المشجعة والمنظمة للتدفق الاستثماري للداخل .

* الحرية الاقتصادية .

– عوامل أخري تؤثر علي الاستثمار في دولة ما ومنها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية في تلك الدولة وغيرها من المتغيرات الخارجية التي يمكن أن تؤثر علي القرار الاستثماري .

ثانيا : المتغيرات الاقتصادية الكلية في مصر وبعض دول المقارنة :

- **يعرض الجدول التالي رقم (١) معدلات النمو الحقيقية في مصر والدول العربية وكذا لبعض الدول والمناطق في العالم خلال عامي ٢٠١٠م ، ٢٠١١م :**

جدول رقم (١)

معدلات النمو الحقيقية في مصر وبعض دول المقارنة

(نسب مئوية)

م	البيان / الدولة أو المنطقة	معدلات النمو الحقيقية بالعملات الوطنية		متوسط نمو الناتج المحلي للفرد بالأسعار الثابتة	
		٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠١١
١	العالم	٥.٣	٣.٩	–	–
٢	الدول المتقدمة	٣.٢	١.٦	–	–
٣	الدول الأسيوية حديثة التصنيع	٨.٥	٤	–	–
٤	الدول النامية وإقتصاديات السوق الناشئة الأخري	٧.٥	٦.٢	–	–
٥	الصين	١٠.٤	٩.٢	–	–
٦	الهند	١٠.٦	٧.٢	–	–
٧	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٤.٩	٣.٣	–	–
٨	الأر دن	٢.٣	٢.٦	٠.١	٠.٤
٩	الإمارات	١.٤	٤.٢	٠.٧	٣

١٠	البحرين	٤.٥	٢.٢	-٣.٦	-٥.٩
١١	تونس	٣.٥	-١.٥	٢.٤	-٢.٦
١٢	الجزائر	٣.٣	٢.٥	١.٣	٠.٥
١٣	جيبوتي	٣.٥	٤.٥	٠.٤	١.٤
١٤	السعودية	٥.١	٧.١	١.٧	٤.٢
١٥	السودان	٤.٥	٢.٧	٠.٦	-٠.٥
١٦	سوريا	٣.٤	-٣.٤	٠.٩	-٥.٨
١٧	العراق	٥.٩	٨.٦	٣.٣	٦
١٨	عمان	٥.٩	٥.٥	١٨.٥	١.٩
١٩	فلسطين	٩.٨	٩.٩	-	-
٢٠	قطر	١٦.٧	١٤.١	١٢.١	٥.٢
٢١	جزر القمر	٢.١	٢.٢	-٠.٣	-٠.١
٢٢	الكويت	٣.٤	٨.٢	٠.٦	٥
٢٣	لبنان	٧	١.٥	٦.٤	٠.٩
٢٤	ليبيا	٤.٣	-٦٠	١	-٦٣.٢
٢٥	مصر	٥.٢	١.٨	٢.٩	-٠.٥
٢٦	المغرب	٣.٦	٥	٢.٥	٣.٩
٢٧	موريتانيا	٥.١	٣.٦	٢.٧	١.٢
٢٨	اليمن	٦.٨	-١٧.٨	٣.٨	-٢٠.٧

المصدر :

- **البيانات العالمية مصدرها صندوق النقد الدولي " قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي " – إبريل ٢٠١٢م .**
- **بيانات الدول العربية مصدرها التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١٢م – ص٢٢ .**

ويظهر من الجدول أعلاه ما يلي :

- أن معدلات النمو الحقيقية في غالبية الدول العربية أقل من نظيرتها في العالم و الدول المتقدمة وكذا في الدول الأسيوية حديثة التصنيع والصين والهند ماعدا الدول العربية النفطية التي تحقق معدلات نمو حقيقية مرتفعة بالمقارنة بالدول العربية غير النفطية وذلك لارتفاع أسعار البترول خلال عامي ٢٠١٠م ، ٢٠١١م .
- حققت مصر وتونس واليمن وليبيا واليمن وسوريا والبحرين معدلان نمو حقيقية منخفضة في عام ٢٠١١م بالمقارنة بما حققته في عام ٢٠١٠م وكذا بالمقارنة بمعدل النمو المحقق فيها عام ٢٠١٠م وذلك لظروف الثورات العربية والتي عايشتها بدئا من أوائل عام ٢٠١١م وحتى الآن ، وهو ما أنعكس أيضا علي معدل نمو الناتج المحلي للفرد بالأسعار الثابتة في تلك الدول والذي وصل لقيم سالبة وبنسب متفاوتة من دولة لأخري عام ٢٠١١م.

- ويظهر الجدول التالي رقم (٢) بيان بقيم الادخار والاستثمار المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٥وحتي عام ٢٠١٢م (سنوات مالية) أي خلال الفترة من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م : ٢٠١٣/٢٠١٢م .

جـدول رقـم (٢)

قيمة الادخار والاستثمار المحلي في مصر (بالمليار جنية) خلال الفترة

من عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤: ٢٠١٣/٢٠١٢م

البيان / السنة	الادخار المحلي الإجمالي (١)	الاستثمار المحلي الإجمالي (٢)	فجوة الموارد المحلية (٣) =١-٢	الرقم القياسي لـ (١) (٤)	الرقم القياسي لـ(٢) (٥)	الرقم القياسي لـ (٣) (٦)
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٨٤.٦	٩٦.٨	-١٢.٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٠٥.٧	١١٥.٧	-١٠	١٢٤.٩	١١٩.٥	٨٢
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٢١.٢	١٥٥.٣	-٣٤.١	١٤٣.٢	١٦٠.٤	٢٧٩.٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٤٦.٥	٢٠٠.٥	-٥٤	١٧٣.٢	٢٠٧.١	٤٤٢.٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١٢٩.١	٢٠٠	-٧٠.٩	١٥٢.٦	٢٠٦.٦	٥٨١.١
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٧٣.١	٢٣٥.٣	-٦٢.٢	٢٠٤.٦	٢٤٣	٥٠٩.٨
٢٠١١/٢٠١٠	١٥٠.٥	٢١٥.٥	-٦٥	١٧٧.٨	٢٢٢.٦	٥٣٢.٧
٢٠١٢/٢٠١١	١٤٠.١	٢٥٨.١	-١١٨	١٦٥.٦	٢٦٦.٦	٩٦٧.٢
متوسط الفترة	١٣١.٣٥	١٨٤.٦٥	٥٣.٣	١٥٥.٢٣	١٩٠.٧	٤٣٦.٨

المصدر : مصدر بيانات العمودان (١) ، (٢) : شبكة المعلومات الدولية – موقع بوابة معلومات مصر – وزارة التخطيط والتعاون الدولي (وبيانات عام ٢٠١١/٢٠١٠م متوقعة – وبيانات عام ٢٠١٢/٢٠١١م مستهدفة)- في يوم ٢٠١٢/١١/٢٥م - وبيانات الأعمدة من ٣: ٦ حسبت بمعرفة الباحث .

ويظهر من بيانات الجدول أعلاه أن الرقم القياسي لفجوة الموارد المحلية في مصر تضاعفت ما يقرب من عشر أمثالها في عام ٢٠١٢/٢٠١١م بالمقارنة بعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م وبمتوسط عن الفترة بلغ ما يقرب من خمسة أضعاف في عام ٢٠١٢/٢٠١١م بالمقارنة بعام ٢٠٠٥/٢٠٠٤م . ويظهر ذلك ما يلي :

- مدي ضعف وندرة مصادر التمويل المحلية عن تمويل الاستثمارات المستهدفة سنوياً وهو ما يجعل من معدلات النمو المحققة سنوياً منخفضة بالمقارنة بالدول الأخرى هذا من جانب ومن جانب أخر عدم استقلالية خطط التنمية الاقتصادية المتبعة في مصر منذ ثورة يوليو حتى الآن .

- أنه مع طول التجربة التنموية في مصر منذ خمسينات وستينات القرن الماضي وحتى الآن لم تستطع تغيير نمط توزيع الدخل بين الاستهلاك والادخار ، وبما يعني أن الميل الحدي للاستهلاك أكبر من الميل الحدي للادخار وهو ما يستدل منه علي عدم تحقيق تلك الخطط التنموية العدالة التوزيعية للدخول بين فئات المجتمع واحتكار فئة قليلة من المنتفعين في المجتمع لعوائد التنمية .
- توضح تلك البيانات عدم تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية في مصر خلال تلك العقود السابقة والدليل علي ذلك تأثر قيم الادخار والاستثمار المحلي في مصر نتيجة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م ، الأمر الذي يعني ضعف وهشاشة بنية الاقتصاد المصري الحقيقية والمالية والنقدية نتيجة لهروب رؤوس الأموال للخارج بكل الطرق الشرعية وغير الشرعية خلال فترة الثورة وما بعدها .

- ويعد معدل الاستثمار الحقيقي (قيمة الاستثمارات الجديدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) في مصر واحدا من أدني معدلات الاستثمار في العالم . ووفقا للبيانات الرسمية فإن معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق) ، بلغ نحو ١٨.٧% ، ٢٠.٩% ، ٢٢.٤% ، ١٩.٢% ، ١٨.٩% ، ١٥.٤% ، ١٥.٢% في الأعوام المالية ٢٠٠٥/٢٠٠٦، ٢٠٠٦/٢٠٠٧، ٢٠٠٧/٢٠٠٨، ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ٢٠٠٩/٢٠١٠، ٢٠١٠/٢٠١١، ٢٠١١/٢٠١٢م علي الترتيب (١٦) .

ومن المعروف أن هناك علاقة بين فجوة الموارد المحلية وفجوة الموارد الخارجية وهو ما يتعارف تسميته بنموذج الفجوتين . ويمكن بيان نموذج الفجوتين علي النحو التالي :

- الاستثمار – الادخار (فجوة الموارد المحلية) = الواردات – الصادرات (فجوة الموارد الخارجية) = عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات (١٧) .
- ولما كانت الاستثمارات والمدخرات في الاقتصاد القومي موزعة عادة فيما بين الحكومة والقطاع الخاص ، فإن الفجوة القائمة بين استثمارات ومدخرات القطاع الخاص والعجز أو الفائض الحكومي، إنما تساوي عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات .
- (الاستثمار الخاص – الادخار الخاص) + (الاستثمار العام – الادخار العام) = عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات .

كما يظهر الجدول التالي رقم (٣) صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢: ٢٠١٠/٢٠١١م ، ومن أهم ما نلاحظه علي بيانات ذلك الجدول أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلي مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢: ٢٠١٠/٢٠١١م كانت لتملك أصول إنتاجية قائمة بالفعل في إطار سياسة الخصخصة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المطبق في مصر منذ عام

١٩٩١م ، وأن تلك الاستثمارات لم توجه لإنشاء أصول إنتاجية جديدة وهو ما تولد عنه العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والناتجة عن سياسات المعاش المبكر أو استبدال العمالة أو انتهاج أساليب الإنتاج كثيفة رأس المال علاوة علي أن أغلب المستثمرين الأجانب علي وجه الخصوص تملكوا تلك الأصول طمعاً في تفكيك تلك الأصول الانتاجية وبيعها خردة والإستفادة من قيمة الأراضي المقامة عليها تلك الأصول الإنتاجية .

جـــدول رقـم (٣) صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر خلال الفترة

من عام ٢٠٠١/٢٠٠٢: ٢٠١٠/٢٠١١م

بالمليون دولار ونسب مئوية

السنة / الدولة أو الجهة	٢٠٠٢/٢٠٠١		٢٠٠٣/٢٠٠٢		٢٠٠٤/٢٠٠٣		٢٠٠٥/٢٠٠٤		٢٠٠٦/٢٠٠٥		٢٠٠٧/٢٠٠٦		٢٠٠٨/٢٠٠٧		٢٠١٠/٢٠٠٩		٢٠١١/٢٠١٠	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١-التدفقات للداخل :	٥٣٢	١٠٠	٨٩١.٩	١٠٠	٤٣٥	١٠٠	٤١٣٤.٥	١٠٠	٩٠٩٧.٩	١٠٠	١٣٠٨٤.٣	١٠٠	١٧٨٠٢.٢	١٠٠	١١٠٠٨.١	١٠٠	٩٥٧٤.٤	١٠٠
الولايات المتحدة	١٥٩	٢٩.٩	٢٧٧.٥(٢)	٣١.١	٢٢٩.٤	٥٢.٧	٢٠٤٠.١	٤٩	٤٥٥٣.٥	٥٠	٤٦٨١.٣	٣٥.٧	٦٤٣٤.٩	٣٦	١٤٢٤.٩	١٢.٩	٦١٠٧.٤	١٨.٧
الاتحاد الأوروبي	٣٦٣.٢	٦٨.٣	٥٨٤.٤(٤)،(٧)	٦٥.٥	٤٢.٥	٩.٧	٨١٣.٩(٣)،(٥)،(٦)	١٩.٧	٢٩٣٩.٩	٣٢.٣	٤٠٦١	٣١	٥١١٤.١	٢٨.٧	٦٧٦٣.٢	٦١.٤	٦١٠٧.٤	٦٣.٨
الدول العربية	٣.٥	٠.٧	١٥.٤	١.٧	١٥٢.٢	٣٤.٩	٢١٣.٦	٥.٢	٥٥٤.٥	٦	٣٣٥١.٤	٢٥.٦	٣٠٥٩	١٧.٢	١٤٣٩.٥	١٣.١	١٠٥٢.٦	١١
باقي دول العالم	٦.٣	١.٢	١٤.٦	١.٦	١٠.٩	٢.٥	١٠٦٦.٩(٨)	٢٥.٨	١٠٣٥.٦	١١.٣	٩٩٠.٦	٧.٥	٣١٩٤.٢	١٧.٩	١٣٨٠.٥	١٢.٥	٦٢٣.٩	٦.٥
٢-التدفقات للخارج :	١٠٣.٨-		١٩١.٣-		٢٧.٨-		٢٣٢.٧-		٢٩٨٦.٥-		٢٠٣١.١-		٤٥٦٥.٧-		٤٢٤٩.٩-		٧٣٨٥.٨-	
٣- صـــــافي الاســـــتثمار الأجنبـــي (١) المباشـــر (١-٢)	٤٢٨.٢		٧٠٠.٦		٤٠٧.٧		٣٩٠١.٨		٦١١١.٤		١١٠٥٣.٢		١٣٢٣٦.٥		٦٧٥٨.٢		٢١٨٨.٦	

١- يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول ابتداء من الربع الأول في ٢٠٠٤/٢٠٠٥م .

٢- تتضمن حصيلة بيع شركة فاميلي نيو تريشن .

٣- تتضمن حصيلة بيع جزء من شركة السويس للأ سمنت وجزء من البنك الأهلي سوسيته جنرال .

٤- يتضمن حصيلة بيع شركة الأهرام للمشروبات .

٥- تتضمن حصلة بيع جزء من شركة إيه سي أي للتأمين – مصر .

٦- تتضمن حصيلة بيع جزء من البنك التجاري المصري .

٧- تتضمن حصيلة بيع جزء من شركة الجزيرة للفنادق والسياحة .

٨- تتضمن حصيلة بيع جزء من الشركة المصرية الفرنسية للصناعات الزراعية – فيتراك .

٩- المصدر : البنك المركزي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد مختلفة ، وكذا الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

وأخيرا توضح بيانات الجدول التالي رقم (٤) التوزيع النوعي لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠٠٩/٢٠١٠م (بالمليون دولار) :

جـدول رقـم (٤)

التوزيع النوعي لصافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في الفترة من عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥- ٢٠٠٩/٢٠١٠م (بالمليون دولار ونسب مئوية)

السنة / البيان	٢٠٠٤/٢٠٠٥	٢٠٠٥/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠١٠	المتوسط
١- الإنشاءات الجديدة والتوسعات	٩٢٥.٦	٣٣٤٧.٨	٥٢٢٧.٢	٥٣٦٨.٤	٢٣١٤.٩	٢٦٩٠.٤	٣٤٧٩.١
٢- بيع أصول لغير المقيمين	٣٩٠.٨	٩٠٥.٧	٢٧٧٢.٢	٣٣٣٧	٣٠٣.٥	١٧٣.١	١١٤٧.١
٣- العقارات .	١٦.٥	٢٥.٧	٣٩	٣٩٤.٩	١٣٨.٤	٣٠٥.٣	١٥٣.٣
٤- التدفقات في قطاع البترول	٢٥٤٠.٢	١٨٣٢.٢	٣٠١٤.٨	٤١٣٦.٢	٥٣٥٦.٦	٣٥٨٩.٤	٣٤١١.٦
٥- الاجمالي	٣٨٧٣.١	٦١١١.٤	١١٠٥٣.٢	١٣٢٣٦.٥	٨١١٣.٤	٦٧٥٨.٢	٨١٩١.١
٦- نسبة ٤ : ٥ %	٦٥.٥	٣٠	٢٧.٣	٣١.٢	٦٦	٥٣.١	٤١.٦
٧- نسبة ١ : ٥ %	٢٣.٩	٥٤.٧	٤٧.٣	٤٠.٥	٢٨.٥	٣٩.٨	٤٢.٥
٨- نسبة ٢ : ٥ %	١٠.١	١٤.٨	٢٥	٢٥.٢	٣.٧	٢.٥	١٤
٩- نسبة ٣ : ٥ %	٠.٥	٠.٤٢	٠.٣٥	٠.٢٩٨	١.٧	٤.٥	٢.٨

المصدر : البنك المركزي المصري – والنسب حسبت بمعرفة الباحث .

ويتضح من الجدول أعلاه التوزيع النوعي لأوجه تخصيص الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر والتي يغلب عليها استحواذ قطاع المنتجات البترولية علي حوالي ٤٢% من إجمالي تلك التدفقات خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٤ : ٢٠١٠/٢٠٠٩م ، وهي نسبة عالية تدل علي عدم الكفاءة في جذب الاستثمار لقطاع عريض من القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري مما يؤثر علي كلا من :

- إستمرار تدفق غالبية الاستثمار الأجنبي المباشر علي القطاعات الريعية في مصر .
- عدم الكفاءة في تخصيص تلك الاستثمارات مما يخفض من العوائد المتحققة منها ، مع تدني العدالة التوزيعية المتحققة من تلك العوائد .
- الارتداد العكسي لأرباح تلك الاستثمارات للخارج مرة أخري .

<u>ويظهر التحليل أعلاه بعض الحقائق الهامة بالنسبة للاستثمار في مصر وهي :</u>

١- تعاني مصر من فجوة تمويلية داخلية وخارجية ، وتنتج فجوة التمويل الداخلية من عدم كفاية معدلات الادخار المحلية لتمويل الاستثمارات المستهدفة ، وتلك الفجوة هي فجوة متزايدة باستمرار وترجع في المقام الأول لسببان رئيسيان هما :

- انخفاض معدلات نمو الدخل القومي في مصر .
- عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر .

أما فجوة التمويل الخارجية فترجع إلي انخفاض متحصلات مصر من النقد الأجنبي عن مدفوعات مصر من النقد الأجنبي خاصة فيما يتعلق بالتعامل الخارجي لمصر في مجال التبادل السلعي أو الحقيقي وهو ما يوضحه العجز المزمن والمتزايد باستمرار في ميزان التجارة المنظورة لمصر . ويرجع ذلك العجز في المقام الأول لسببان رئيسيان هما :

- التراجع المستمر في تنافسية الصادرات السلعية المصرية ، مما يعني تراجع متحصلات مصر من النقد الأجنبي باستمرار .
- التزايد المستمر في الواردات السلعية المصرية ، وبما يعني تزايد مدفوعات مصر من النقد الأجنبي باستمرار .

٢- أن النتيجة النهائية لتنفيذ السياسات الاقتصادية التي طبقتها الإدارة الاقتصادية في مصر خلال العقود الست الماضية عدم تحقيق نمو حقيقي ومستمر لكافة المتغيرات الاقتصادية ، الأمر الذي يعتبر سبب ونتيجة في نفس الوقت لعدم تزايد معدلات الاستثمار الحقيقي في مصر خلال تلك الفترة .

٣- أن غالبية المشاكل الاقتصادية التي واجهتها مصر خلال العقود الست الماضية هي مشاكل مزمنة ومتجددة باستمرار سواء ما يتعلق منها :-

- بالعجز المزمن والمستمر والمتزايد في الميزان التجاري السلعي المصري .
- عجز الموازنة العامة للدولة .
- فجوة الموارد المحلية والخارجية .
- الارتفاع المستمر في معدلات البطالة والتضخم .
- تراجع تنافسية المنتجات المصرية داخلياً وخارجياً .

الأمر الذي يعني أن تلك المشاكل الاقتصادية ناتجة عن إختلالات اقتصادية جوهرية هي في نفس الوقت المحتوي الموضوعي للمسألة الاقتصادية المصرية – وتلك الإختلالات ناتجة عن مسببات للتخلف الاقتصادي والتي لم تستطع جميع المحاولات والخطط التنموية خلال تلك العقود الست القضاء عليها ، ومن وجهة نظرنا نري أن أهم تلك المسببات وهو ما يتعلق بموضوع بحثنا :

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والذي يعود في جانب كبير منه إلي نقص الاستثمارات المنتجة والمولدة إنتاج سلعي وخدمي حقيقي بالاقتصاد المصري وهو ما يعتبر الجانب الكمي الضروري لإحداث الدفعة القوية لأي اقتصاد .
- عدم الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة وهو ما يمثل الجانب الكيفي الضروري لإحداث تنمية حقيقية .

ثالثا: البيئة المؤسسية المصرية خلال الفترة من ١٩٩٠: ٢٠١٠م :

شهدت البيئة المؤسسية المصرية العديد من التحولات خاصة خلال الفترة التي واكبت تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي في مصر بدئا من عام ١٩٩١ وحتى الآن ، مما كان له التأثير الكبير علي كافة المتغيرات الاقتصادية الكلية ومنها الاستثمار . ومن المعروف أن برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي يتكون من :

١- برنامج التثبيت الاقتصادي : والذي استهدفت سياساته التأثير علي جانب الطلب الكلي في الأجل القصير من خلال :

- أدوات السياسة النقدية .
- السياسة المالية .

- سياسة تحرير سعر الصرف .

٢- برنامج التكيف الهيكلي : والذي أستهدف التأثير علي جانب العرض الكلي في الأجل الطويل من خلال المكونات التالية :

- سياسات تحرير الأسعار .

- تحويل ملكية القطاع العام إلي القطاع الخاص (الخصخصة) .

- سياسات تحرير التجارة .

٣- برنامج المساندة الاجتماعية : وذلك لتلافي الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وقد تمخض عن ذلك نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية .

وعلي مستوي الاقتصاد الكلي ، يعد برنامج الخصخصة أهم مكون في برنامج الإصلاح الاقتصادي نتيجة أنه أحدث تغييرا مؤسسيا واضحا تمثل في انسحاب الدولة من المجال الإنتاجي بصورة مباشرة . وقد أنطلق برنامج الخصخصة المصري مع صدور القانون رقم ٢٠٣ في يونيو عام ١٩٩١م تبعه مجموعة من القوانين والتعديلات اللاحقة مباشرة أو غير المباشرة لتنفيذ البرنامج ، والذي طبق مرحليا علي أرض الواقع كما يلي (١٨) :

- تم وضع معظم الشركات والمشروعات المملوكة للدولة علي قائمة الخصخصة سواء عن طريق البيع المباشر من المستثمرين أو عبر الشراكة مع القطاع الخاص ، بينما لم يتم طرح إلا عدد قليل من الشركات للخصخصة عبر سوق الأوراق المالية .

- وضعت مصر خطة لخصخصة جميع شركاتها العامة بحلول فبراير عام ٢٠٠٢م ، إلا أن ١٨١ شركة مع نهاية عام ٢٠٠٢م ظلت مملوكة للدولة .

- ومع بدايات عام ٢٠٠٥م بدأت الحكومة المصرية الاسراع في وتيرة الخصخصة من خلال طرح شركة البترول العامة وحصة الدولة في الشركات المشتركة للبيع ضمن برنامج الخصخصة وذلك لإجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلي السوق المصرية وتطوير الأداء وتحسين الادارة في هذه الشركات .

وقد شهدت عمليات البيع أو الخصخصة جدلا في الشارع المصري الاقتصادي والسياسي خاصة ماتعلق بعمليات تقييم الأصول ، وذلك لافتقادها لدرجة عالية من الشفافية وكذا مشكلة العمالة هذا بالاضافة إلي قضية التصرف في حصيلة الخصخصة ، خاصة أن تلك المشكلة الأخيرة أثارت جدلا حول إستخدام الحصيلة في

تمويل عجز الموازنة العامة للدولة وقضية الشفافية . ومن الجدير بالذكر أن تلك المشكلات المتعلقة بالخصخصة كان لها الأثر الكبير في الزخم الشعبي حولها قبل وإبان وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م .

أما علي مستوي المالية العامة للدولة : شهدت مصر مجموعة من التعديلات التشريعية هدفت إلي تحقيق إصلاح ضريبي منها :

- صدور قانون الضرائب علي الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥م سبقه تعديلات قانون التعريفة الجمركية رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠٠٤م لتقليل التشوهات الناجمة عن الحماية الجمركية وإلتزاما بتحرير التجارة كمكون من برنامج الاصلاح الاقتصادي .
- إدخال نعديلات علي قانون الضريبة العامة علي المبيعات عام ٢٠٠٥م .
- تعديل القانون الأساسي للموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣م بصدور القانون رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٥م ، من أجل زيادة الشفافية والمساءلة للعمليات المالية للدولة .

ولقد إستهدفت تلك التعديلات التشريعية في الجانب المالي تحفيز النمو وتحسين بيئة الأعمال وزيادة درجة الشفافية للعمليات المالية للدولة ، ولكن المشكلة العملية التي واجهت تنفيذ تلك التعديلات أنها جاءت متأخرة ولم تكن ضمن تصور أو منهج إصلاحي متكامل كان من المفترض أن يشمله برنامج الاصلاح الاقتصادي ، هذا بالاضافة إلي القصور الوظيفي والمتمثل في عدم فاعلية تطبيق تلك التشريعات عمليا علي كافة المستويات التنظيمية في الدولة وبما يحقق المستهدف منها وهو ما يمثل جوهر الخلل المؤسسي والوظيفي في مصر

كما شهدت أسواق النقد والمال مجموعة من التشريعات منها :

- التعديلات التشريعية لأسواق المال بداية من عام ١٩٩٢م .
- قانون البنك المركزي المصري والجهاز المصرفي والنقد عام ٢٠٠٣م والمعدل مرة أخري عام ٢٠٠٤م.
- قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م والمعدل بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٢م .
- قانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢م لمكافحة غسيل الاموال .
- قانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢م لحماية حقوق الملكية الفكرية .
- حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥م .

- قانون تنمية الصادرات رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٢م .
- قانون التمويل العقاري رقم ١٤٨ لسنة ٢٠٠١م .

وإستهدفت تلك المجموعة من التشريعات تطوير عمل المؤسسات والمنظمات المالية والنقدية بما يخدم هدف التوجه لنظام السوق ، أي وضع أصول اللعبة ، ولكن الذي يؤخذ علي تلك التشريعات أن أكثرها لم يفعل علي أرض الواقع مثل قانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار ، هذا بالاضافة أن تلك التحولات التشريعية والمؤسسية جاءت متاخرة لمواكبة التطورات الحادثة علي الساحة الاقتصادية المحلية والعالمية، وعلاوة علي ذلك فإن تلك التحولات تم إقتراحها وصياغتها لتخدم فئة قليلة من جماعات المصالح المتحكمة في السلطة والمال في مصر ، وهي بذلك لم تحقق الهدف الذي وضعت من أجله كما أنها لم تلقي المساندة المجتمعية لها .

المبحث الثالث

سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجذب الاستثمار إلي مصر

يواجه الاقتصاد المصري العديد من المشكلات الاقتصادية الجوهرية والناتجة عن إختلالات إقتصادية يتعايش معها الاقتصاد المصري منذ فترة طويلة وحتي الأن ، ويأتي علي رأس تلك الاختلالات نقص المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المستهدفة مما يؤثر سلباً علي معدلات نموالدخل القومي .

ولقد خاضت مصر العديد من التجارب التنموية عبر فترة الست عقود الماضية إلا أنها لم تنجح في القضاء علي ذلك الاختلال المتمثل في فجوة الموارد المحلية والخارجية ، إلا أنه في إطار التطورات الاقتصادية المعاصرة وفي ظل الظروف الحالية للاقتصاد المصري ، يأتي إصلاح القصور المؤسسي من أهم عناصر أي إستراتيجية مستهدفة لتنشيط وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

ويهتم هذا المبحث بتحليل الوضع المؤسسي في مصر بالنسبة لباقي دول العالم وذلك بهدف الوصول لأهم سياسات تفعيل الدور المؤسسي لجذب الاستثمارات لمصر .

مؤشرات الوضع المؤسسي في مصر بالنسبة لباقي دول العالم:

يوضح الجدول التالي رقم (٥) ترتيب مصر وفق بنود ركيزة المؤسسات ضمن المؤشر الفرعي للمتطلبات الأساسية في إطار مؤشر التنافسية العالمي ٢٠١٠/٢٠١١م . ويظهر منه ما يلي :

- تراجع ترتيب مصر علي مستوي جميع البنود التي يشملها الجدول رقم (٥) بين جميع دول العالم ، وهو ما يظهر قصوراً مؤسسياً لمصر بين باقي دول العالم .

- أن أفضل ترتيب لمصر وفق البند الفرعي الجريمة المنظمة وهو الترتيب الـ ١٤ .
- تأخر ترتيب مصر بالنسبة لبعض البنود الفرعية مثل البنود الفرعية من ٥: ١٢ بالجدول رقم (٥) وهي من أهم المؤشرات لكفاءة العمل المؤسسي في دولة ما ، فعلي سبيل المثال بالنسبة للبند الفرعي رقم (٥)، (٧) وهو عدم إنتظام المدفوعات والرشاوي والمحسوبية في القرار من المسئوليين الحكوميين علي الترتيب جاء ترتيب مصر في المركز ٦٤ ،٩٥ عالمياً وهذا مركزان يمكن أن ينظر لهما علي أنهما يوضحا تحسن لمصر بالنسبة لهذان البندان بالنسبة لدول العالم إلا أن هذان البندان وبحسب ذلك الترتيب عالمياً هما مؤشران لقصور مؤسسي في مصر عندما يقارن ذلك بحجم الاقتصاد المصري عالمياً .

جـدول رقم (٥)

ترتيب مصر وفق بنود ركيزة المؤسسات ضمن المؤشر الفرعي

للمتطلبات الأساسية في إطار مؤشر التنافسية العالمي ٢٠١٠/٢٠١١م

م	البند	الترتيب
١-	حقوق الملكية	٥٦
٢-	حماية الملكية الفكرية	٦٧
٣-	تحويل الأموال العامة	٨٣
٤-	ثقة الجمهور في السياسيين	٤٠
٥-	عدم إنتظام المدفوعات والرشاوي	٦٤
٦-	إستقلال القضاء	٦٣
٧-	المحسوبية في القرار من المسئوليين الحكوميين	٩٥
٨-	التبذير في الانفاق الحكومي	٥١

٧٩	عبء التنظيم الحكومي	٩-
٤٠	كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات	١٠-
٦٩	كفاءة الاطار القانوني في لوائح العمل	١١-
٦٨	الشفافية في صنع السياسات الحكومية	١٢-
١٣٢	تكاليف أعمال الإرهاب	١٣-
١٤	الجريمة المنظمة	١٤-
٨١	التعويل علي خدمات الشرطة	١٥-
٥٩	السلوك الأخلاقي للشركات	١٦-
٥٨	قوة معايير المراجعة وإعداد التقارير	١٧-
٨٢	فعالية مجالس إدارة الشركات	١٨-
٤٦	حماية مصالح الأقليات	١٩-
٥٩	قوة حماية المستثمرين	٢٠-
٩٧	تكاليف الأعمال للعنف والجريمة	٢١-

Source: The Global Competitiveness Report 2010/2011, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2010, P. 149.

- ويظهر الجدول التالي رقم (٦) مؤشرات تقييم جودة الإطار المؤسسي في مصر وفق محاور ثلاث هي بيئة الأعمال ، والحرية الاقتصادية ، ومؤشر الحرية في العالم وترتيب مصر وفق المؤشرات لتلك المحاور الثلاث علي المستوي العالمي خلال عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢م .

جـدول رقم (٦)

مؤشرات تقييم جودة الإطار المؤسسي في مصر خلال عامي ٢٠١١م،٢٠١٢م

البيان / السنة	مؤشرات بيئة الأعمال (سهولة أداءالأعمال) (التقييم علي مستوي العالم بالترتيب من بين ١٨٣دولة) (١)								مؤشرات الحرية الاقتصادية (التقييم علي مستوي دول العالم نسب مئوية)(٢)									مؤشر الحرية (من صفر –٦) (٣)	
	بدء الأعمال	إستخراج تراخيص البناء	حقوق تسجيل الملكية	الحصول علي الائتمان	المعاملات الضريبية	التجارة عبر الحدود	تنفيذ العقود	إغلاق المشروع	التقييم بالترتيب	حرية الأعمال	حرية التجارة	الحرية المالية	حجم الانفاق الحكومي	الحرية النقدية	حرية الاستثمار	الحرية المصرفية	حقوق اللكية	التحرر من الفساد	حرية التوظيف	القيم نسب مئوية	متوسط تقييم منذ عام ٢٠٠٦م	التقييم والترتيب عالمياً
٢٠١١	١٨	١٥٤	٩٣	٧٢	١٣٦	٢١	١٤٣	١٣١	٩٤	٦٤.٥	٧٤	٨٩.٦	٦٥.٣	٦٠.٨	٦٥	٥٠	٤٠	٢٨	٥٣.٦	٥٩.١	٥.٥	غير حرة
٢٠١٢	٢٣	١٥٨	٩٨	٨٠	١٤٣	٦٤	١٥٢	١٤٠	١١٠	٦٣.٨	٧٤	٨٩.٧	٦٤.١	٦٢.٣	٦٥	٤٠	٣٥	٣١	٥٣.٧	٥٧.٩	٥.٥	غير حرة

المصدر : – بيانات العمود رقم (١) مصدرها World Bank – Doing Business 2011,2012 Data Base, WWW.doingbusiness.org

– بيانات العمود رقم (٢) مصدرها: The Heritage Foundation, 2011, 2012, Index of economic – Freedom Database: http: //www.heritage.org.

– بيانات العمود رقم (٣) مصدرها: Freedom in the World 2011, 2012 – Data base: WWW.freedomhouse.org.

ويظهر من بيانات الجدول رقم (٦) اعلاه ما يلي :

- بالنسبة لمؤشرات بيئة الأعمال (عمود رقم واحد) يتضح تأخر ترتيب مصر دولياً في عام ٢٠١٢م بالمقارنة بعام ٢٠١١م لأغلب المؤشرات الفرعية . ولقد إنخفض التقييم الترتيبي لمصر في عام ٢٠١٢م عن عام ٢٠١١م وأصبحت ترتيبها ١١٠عالمياً في عام ٢٠١٢م بالمقارنة بالمركز ٩٤ في عام ٢٠١١م .
- مؤشرات الحرية الاقتصادية في مصر (بيانات العمود رقم ٢) عام ٢٠١٢م حققت مصر فيها نسبة أقل (٥٧.٩%) بالنسبة لعام ٢٠١١م (٥٩.١%) . ولقد إنخفضت النسب الخاصة بغالبية المؤشرات الفرعية لعام ٢٠١٢م بالمقارنة بعام ٢٠١١م بإستثناء مؤشر حرية التجارة الذي ظل ثابتاً وكذا مؤشر حرية الاستثمار ، ومؤشر الحرية المالية الذي زاد بنسبة ضئيلة للغاية ٨٩.٧% في عام ٢٠١٢م بالمقارنة بـ ٨٩.٦% في عام ٢٠١١م ، ومؤشر الحرية النقدية الذي زاد إلي ٦٢.٣% في عام ٢٠١٢م بالمقارنة بـ ٦٠.٨% في عام ٢٠١١م ، ومؤشر التحرر من الفساد والذي زاد إلي ٣١% في عام ٢٠١٢م بالمقارنة بـ ٢٨% في عام ٢٠١١م، وكذا مؤشر حرية التوظيف الذي زاد في عام ٢٠١٢ بنسبة ضئيلة جداً (٥٣.٧%) بالمقارنة بـ ٥٣.٦% في عام ٢٠١١م .
- مؤشر الحرية (الحقوق السياسية والحريات المدنية) : والتي تعكس إشباع الحاجات الأساسية للجماهير وخاصة فيما يتعلق بالحقوق السياسية والديمقراطية وكذا حرية الاختيار ، ومن الملاحظ أن تلك المؤشرات لم يتحقق فيها تقدم يذكر منذ عام ٢٠٠٦م وحتي عام ٢٠١٢م ، فلقد قيمت مصر بـ" غير الحرة " بمتوسط عن الفترة من عام ٢٠٠٦ : ٢٠١٢م بلغ ٥.٥ ، فهذا المؤشر ترتيبه معكوس (من ١-٧) وهو ما يعني أن دولة ما في منتهي التحرر عندما تقترب قيمها من (١)، فالدولة تكون حرة عندما تتراوح قيمها في المدي من ١ -٣ بينما تكون حرة جزئياً عندما تتراوح القيم من ٣- ٤.٥ وتكون غير حرة عندما تكون القيم من ٥- ٧ كما في حالة مصر (٥.٥) .

أما الجدول التالي رقم (٧) يوضح تطور الرقم القياسي لتقدير حجم الفساد في مصر وترتيب مصر وفق هذا المؤشر (Corruption Perception Index) بين دول العالم ، وتتراوح قيمته بين الرقم صفر ، والرقم ١٠ وطالما زادت قيمة الرقم الذي تحققه كل دولة دل ذلك علي التحسن النسبي لها بالنسبة لدول العالم الأخرى :

ويظهر من الجدول أدناه تدهور القيمة لمؤشر الفساد في مصر خلال الفترة من عام ٢٠٠٤- ٢٠١٢م ، هذا بالإضافة إلي عدم تحقيق مصر تقدم يذكر في مواجهة الفساد خلال تلك الفترة بل علي العكس تدهر

تلك القيمة ، مما يدل علي السوء النسبي لبيئة الأعمال في الحالة المصرية بالمقارنة بدول أخري متقدمة ونامية خاصة في منطقة الشرق الأوسط ودول عربية أخري .

جـدول رقم (٧)

ترتيب مصر وفق مؤشر الفساد من عام ٢٠٠٤-٢٠١٢م

البيان / السنة	القيمة (من صفر إلي ١٠)	ترتيب مصر	عدد الدول
٢٠٠٤	٣.٢	٧٧	١٤٥
٢٠٠٥	٣.٤	٧٠	١٥٨
٢٠٠٦	٣.٣	٧٠	١٦٣
٢٠٠٧	٢.٩	١٠٥	١٧٩
٢٠٠٨	٢.٨	١١٥	١٨٠
٢٠٠٩	٢.٨	١١١	١٨٠
٢٠١٠	٣.١	٩٨	١٧٨
٢٠١١	٢.٩	١١٢	١٨٣
٢٠١٢	٣.٢	١١٨	١٧٦

المصدر : منظمة الشفافية العالمية " التحالف العالمي لمكافحة الفساد " – تقارير سنوية مختلفة " جداول الاحصاءات الدولية " .

وعلي الجانب الاخر يكشف مؤشر البنك الدولي عن الحوكمة عن أداء سيئ لمصر ، مع تراجع في ترتيبها بين دول العالم علي نحو شبه منتظم في الفترة من عام ١٩٩٦م –٢٠١١م (١٩) وذلك حسب المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٦م– ٢٠١١م ، كما يوضح ذلك الجدول التالي رقم (٨) .

جـــدول رقـم (٨) المؤشرات الفرعية لمؤشر الحوكمة في مصر خلال الفترة من عام ١٩٩٦م- ٢٠١١م

البيان / السنة	إبداء الرأي والمساءلة			الاستقرار السياسي وغياب العنف			فعالية الحكومة			جودة القواعد والاجراءات			سلطة القانون			التحكم في الفساد		
	مصادر البيانات	النسبة المئوية *	قيمة المؤشر **	مصادر البيانات	النسبة المئوية *	قيمة المؤشر **	مصادر البيانات	النسبة المئوية *	قيمة المؤشر **	مصادر البيانات	النسبة المئوية *	قيمة المؤشر **	مصادر البيانات	النسبة المئوية *	قيمة المؤشر **	مصادر البيانات	النسبة المئوية *	قيمة المؤشر **
١٩٩٦	٥	٢٤	-٠.٧٦	٤	٢٦.٤	-٠.٥٨	٤	٤٧.٨	-٢١.	٥	٥٢.٥	+٠.٠١	٦	٥٣.٦	+٠.٠٥	٤	٥٦.٦	-٠.٠٧
١٩٩٨	٥	٢٤	-٠.٨٢	٤	٤٢.٨	-٠.٠٦	٦	٤٨.٨	-٠.١٧	٧	٣٥.٨	-٠.٣٤	٨	٥١.٢	-٠.٠٣	٦	٤٦.٣	-٠.٢٥
٢٠٠٠	٧	٢٤.٥	-٠.٧٩	٤	٤٤.٧	-٠.٠١	٦	٤٩.٨	-٠.١٦	٧	٣٥.٨	-٠.٣٥	٨	٥١.٢	-٠.٠١	٦	٤٣.٩	-٠.٣٩
٢٠٠٢	٩	١٨.٨	-١.٠٨	٤	٢٨.٤	-٠.٤٦	٧	٤٠	-٠.٤٠	٨	٣٤.٨	-٠.٥٠	٩	٥٥	٠.٠٥	٦	٤٦.٨	-٠.٢٩
٢٠٠٣	٩	١٩.٢	-١.٠٨	٥	٢٦.٤	-٠.٦٧	٧	٤٤.٩	-٠.٣٠	٨	٢٧.٥	-٠.٦٢	١٠	٥٤.٥	٠.٠٦	٧	٤١.٥	-٠.٤٧
٢٠٠٤	١٢	٢١.٢	-٠.٩٥	٦	٢٢.١	-٠.٧٨	٨	٤٨.٣	-٠.٢٣	٩	٣٢.٨	-٠.٤٩	١٢	٥٦	٠.٠٩	٩	٣٥.١	-٠.٥٤
٢٠٠٥	١٣	٢٢.١	-٠.٩٥	٦	٢٦.٤	-٠.٦٥	٨	٤١	-٠.٣٩	٩	٤٠.٢	-٠.٤١	١٢	٥٤.١	٠.٠٣	٩	٣٨	-٠.٥٢
٢٠٠٦	١٥	١٤.٤	-١.٢٠	٧	٢٢.١	-٠.٨٥	١٠	٣٤.٦	-٠.٥٥	١٠	٣٩.٢	-٠.٤١	١٤	٤٩.٨	-٠.٢٢	١١	٢٨.٨	-٠.٦٦
٢٠٠٧	١٥	١٥.٤	-١.١٦	٧	٢٦.٤	-٠.٥٨	١٠	٣٩.٨	-٠.٤٥	١٠	٤٦.١	-٠.٢٦	١٤	٤٩.٣	-٠.٢٠	١١	٢٩.١	-٠.٦٧
٢٠٠٨	١٥	١٣.٩	-١.٢١	٧	٢٩.٢	-٠.٥٠	١٠	٤١.٣	-٠.٤٤	١٠	٥١	-٠.١٦	١٥	٥٢.٤	-٠.٠٩	١١	٢٦.٧	-٠.٧١
٢٠٠٩	١٦	١٤.٢	-١.١٦	٧	٢٥.٦	-٠.٦٣	١٠	٤٥	-٠.٣٤	١٠	٤٦.٩	-٠.١٩	١٥	٥٣.٦	-٠.٠٦	١٢	٤٠.٢	-٠.٤٣

٢٠١٠	١٦	١٣.٧	-١.١٨	٠.١١	٧	١٨.٤	-٠.٩١	٠.٢٤	١٠	٤٠.٧	-٠.٤٣	٠.١٨	١٠	٤٧.٤	-٠.١٦	٠.١٦	١٥	٥١.٧	-٠.١١	٠.١٤	١٢	٣٣.٥	-٠.٥٦	٠.١٧
٢٠١١	١٥	١٦	-١.١٣	٠.١١	٧	١١.٨	-١.٢٩	٠.٢٤	١٠	٣٢.٢	-٠.٦٠	٠.١٨	١٠	٤١.٢	-٠.٣٣	٠.١٦	١٥	٤٢.٧	-٠.٤٢	٠.١٣	١٢	٢٧	-٠.٦٨	٠.١٦

ملحوظة : (*) النسبة المئوية من ٠-١٠٠ (**) قيمة المؤشر من (-٢.٥: +٢.٥) .

المصدر: Worldwide Governance indicators – Country Data Reports "Egypt 1996; 2011"

عوامـل الضعف المؤسسي في الحالة المصرية (٢٠)

يمكن أن نرجع الضعف المؤسسي وإنتشار الفساد في مصر إلي أمرين أساسيين يؤثرا سلبا علي الضغف المؤسسي في مصر :

١- برنامج الاصلاح الاقتصادي وغياب البعد المؤسسي .

٢- مؤسسات المصالح وعمليات الاصلاح الاقتصادي .

١- برنامج الاصلاح الاقتصادي وغياب البعد المؤسسي:

إستهدف برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر بشقيه سياسات برنامج التثبيت الاقتصادي وسياسات برنامج التكيف الهيكلي في مصر التحول نحو أليات السوق كألية لتخصيص الموارد الاقتصادية ، إلا أن كلا البرنامجين علي المستوي التطبيقي لم يحققا المستهدف منهما ، وذلك للأسباب التالية :

- لم يشتملا علي الكيفية التي يتم من خلالها ذلك التحول المنهجي نحو إقتصاد السوق .
- خلي برنامج الاصلاح الاقتصادي من أي تصور للاصلاح والتحول المؤسسي أو مدي هذا الاصلاح وألياته ومن الامثلة العملية في هذا السياق علي سبيل المثال :

أ- شهدت مصر خلال الفترة من عام ١٩٩١وحتي الأن كثيرا من التحولات في الاطر القانونية للعديد من الموسسات والتشريعات الحاكمة لعمل المنظمات المختلفة دون أن يكون هناك رؤية إستراتيجية لعمل التحول نحو نظام السوق ، ففي سنوات معينة نجد تسريعا لوتيرة الخصخصة وسنوات تشهد بطئا .

ب- شهدت مصر تغييرا في عدد الوزارات المختلفة سواء بالضم أو الانشاء أو الالغاء مع كل تغيير وزاري .

- غياب التنسيق بين الجهات والمؤسسات المعنية بتنفيذ سياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي ، كالغياب بين القائمين علي عملية الخصخصة والجهات الممثلة للعمال ومصالحهم وذلك تحقيقا للاغراض السياسية في

المقام الأول . أو التضارب بين القوانين المنظمة والأليات المنفذة لسياسات الاصلاح ، ومن أمثلة غياب التنسيق مايلي :

- صدر قانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧م من أجل جذب الاستثمار ، إلا انه لم يحقق المرجو منه بتجاهل العناصر المكملة لجذب الاستثمار ، ولهذا أدخلت علي هذا القانون عدة تعديلات في عام ٢٠٠٤م، بل إن الهيئة العامة للاستثمار عمدت إلي إعادة هيكلة الهيئة ذاتها بما يسمح بتطبيق القانون علي نحو يحقق الهدف منه .

- قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار والذي يهدف إلي تحسين بيئة المنافسة ، في حين أن قانون جذب الاستثمار يشجع الشركات علي الاندماج ، حيث يوجد مواد في قانون الاستثمار تشجع الشركات علي الحصول علي تخفيضات ضريبية في حالة زيادة رأسمالها علي ٢٠٠مليون جنية مصري.

- قانون حماية المنافسة لم يواكب أثناء عرضه و إقراره مع قانون لحماية المستهلك الذي أقر عام ٢٠٠٥م مما قلل من فاعلية قانون المنافسة ، بل أنه يعتبر قانون علي الورق ولم يري التنفيذ الفعلي .

- برامج دعم الصادرات لم تحقق المستهدف منها نتيجة تعارضها مع أليات أخري زادت من تكلفة الصادرات مثل التكاليف الادارية وتكاليف النقل سواء لغياب أسطول مجهز للنقل وهو مايعاني منه علي وجه الخصوص تصدير المنتجات الزراعية مما يؤثر علي تنافسية تلك المنتجات .

ولعل تلك الامثلة خير دليل علي غياب التنسيق والمتابعة لسياسات برنامج الاصلاح الاقتصادي وهو مايعتبر في نفس الوقت غياب للقواعد الأساسية لعملية الاصلاح المؤسسي اللازم لبرنامج الاصلاح الاقتصادي .

٢- مؤسسات المصالح وعمليات الاصلاح الاقتصادي في مصر :

إستقرت الأدبيات الاقتصادية علي وجود ثلاثة أنواع من صانعي السياسة هم :

أ- أفراد مجردون من الأهواء .

ب–أفراد نفعيون أصحاب مصالح .

ت– أفراد أصحاب أيدلوجية معينة .

والنوعية الأولي من صانعي السياسة الاقتصادية هي الحالة النظرية البحتة والتي تعرف في علم الاقتصاد بالمخطط الاجتماعي ، والذي لا يهدف من وراء سياسته الاقتصادية سوي مصلحة الأفراد ، وهذه النوعية وإن وجدت نظريا إلا أنه يصعب وجودها علي المستوي العملي . وعلي ذلك فالواقع العملي يشير إلي أن الصنفين من صانعي السياسة الاقتصادية هما إما :

- نفعيون يسعون بالاساس إلي تعظيم منافعهم الخاصة .
- أصحاب إيدلوجية معينة يسعون إلي تطبيقها .

وخارج إطار صنع وصياغة السياسة الفعلية توجد أيضا مجموعة من أصحاب المصالح لهم تأثير علي صانعي السياسة الاقتصادية أو أحيانا كثيرة يشاركون في صنعها خاصة من خلال التشريعات الحاكمة لتلك السياسة .

وفي ظل الانتقال من إقتصاد قائم علي التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي إلي إقتصاد يقوده القطاع الخاص والمبادرات الفردية ، فإن رجال الاعمال سيوثروا علي الأطر المؤسسية والتشريعات القائمة التي تدير وتنظم بيئة الأعمال ، فعلي سبيل المثال وفي دول أوروبا الشرقية التي تحولت لنظام السوق أو حتي في الدول التي طبقت برنامج الاصلاح الاقتصادي ومنها مصر نشأ عن عملية التحول نحو نظام السوق العديد من جماعات المصالح أثرت في شكل التحولات المؤسسية ونذكر هنا الأمثلة التالية :

- ففي الحالة البولندية للتحول نحو إقتصاد السوق ، كان لرجال الصناعة تأثير كبير في صياغة التشريعات الصناعية ونشأ ما يعرف باللوبي الصناعي السياسي (٢١).
- ويوجد في مصر تأثير معنوي لرجال الأعمال فيما يتعلق بالتغيرات المؤسسية التي تتم في إطار برنامج الاصلاح الاقتصادي منذ تنفيذه عام ١٩٩١م وحتي الأن ، وذلك من خلال مساندة النظام الحاكم بالتحول نحو مظلة الحزب الحاكم خلال الثلاثين عاما الماضية أو من خلال اللجان التشريعية في مجلس الشعب خلال نفس الفترة .
- ومن الامثلة العملية علي قوة ونفوذ أصحاب المصالح في التأثير علي الجانب التشريعي هو إعفاء الجامعات والمعاهد الخاصة من الضرائب في ظل قانون الضرائب الجديد ، وكذلك وقوف بعض رجال الأعمال ضد إصدار قاون حماية المنافسة ومنع الاحتكار اثناء مناقشته بمجلس الشعب حتي تم صدوره عام ٢٠٠٥م ، ومن الأمثلة علي ذلك أيضا الاسعار المخفضة للأراضي الصناعية .

وذلك التأثير السلبي لجماعات المصالح يعد عائقا في سبيل تحقيق دور المؤسسات بتحفيز النمو وحماية المستهلك ودعم الاستثمار المحلي والاجنبي ، حيث يعد غياب قانون لمحاسبة الوزراء أو لمكافحة الفساد أحد النقائض المؤسسية في الاطار المؤسسي المصري .

ففي مصر نشهد نوعا من إلتقاء ثلاثة عناصر وغياب عنصر : إلتقاء الاحتكار والنفعية في ظل غياب عنصري المساءلة والشفافية ، والنتيجة إرتفاع معدلات الفساد . فالفساد محصلة المعادلة التالية :

الفساد = (الاحتكار + النفعية) – (المساءلة + الشفافية + السلامة أو الجودة) .

وهناك الكثير من المشكلات التي تعرقل تعزيز الشفافية والنزاهة ومقاومة الفساد في مصر . ومن أبرز تلك المشكلات (٢٢) :

١- انتشار ظاهرة تضارب المصالح ، خاصة مع الحضور المتزايد لرجال الاعمال في السلطة التنفيذية والتشريعية ، ومع غياب الضوابط الفعلية والكافية التي تحول دون استغلال المناصب التنفيذية والتشريعية لهم في تحقيق مصالحهم الخاصة .

٢- التدخلات السياسية في عمل الهيئات الرقابية وأجهزة مكافحة الفساد .

٣- عدم توافر ترتيبات كافية لحماية المبلغين عن وقائع فساد وحماية الشهود في مثل هذه القضايا .

٤- الثغرات القائمة في الكثير من القوانين واللوائح والإجراءات التي تفتح أمام الفساد والمفسدين أبوابا كثيرة.

٥- ضعف تنفيذ القوانين واللوائح .

٦- صعوبة الوصول إلي المعلومات من المصادر الحكومية ليس بالنسبة لعموم المواطنين بل وبالنسبة لأجهزة الإعلام أيضا .

٧- عدم توافر آليات تمكن الجهاز المركزي للمحاسبات من مراقبة تنفيذ توصياته للأجهزة الحكومية ، فضلا علي أن تقاريره لا تتاح للجمهور .

٨- إختلال هيكل الاجور وضعف المستوي العام للأجور .

٩- الافراط في وضع الضوابط الحكومية علي نشاط منظمات المجتمع المدني ، وهو ما يعوق الرقابة الشعبية ويحول دون المشاركة المجتمعية .

ولقد تكبدت مصر خسائر قيمتها ٧٥.٢ مليار دولار خلال الفترة بين عامي ٢٠٠٠: ٢٠٠٨ م جراء الجريمة والفساد بمعدل سنوي ٦.٤ مليار دولار سنويا ، وأوضح تقرير صادر عن مركز سلامة النظام المالي العالمي الأمريكي أن الكثير من هذه الاموال جاء من التهرب الضريبي للافراد إضافة للفساد والجريمة ، واشار التقرير أيضا إلي أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسجل أعلي معدل لنمو التدفقات المالية غير الشرعية ، واحتلت مصر المرتبة الثالثة من بين كل الدول الأفريقية كأكبر مصدر لرأس المال غير الشرعي (٢٣) .

سياسات تفعيل الدور المؤسسي في مجال جذب الاستثمارات لمصر :

يظهر من التحليل أعلاه للوضع المؤسسي المقارن لمصر بالنسبة لباقي دول العالم مايلي :

١- أن يشمل تفعيل المؤسسات في مصر وخاصة في مجال الاستثمار كافة المراحل التي يتعامل معها المستثمر المحلي والأجنبي مع كافة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، وهو ما يعني ضرورة الاهتمام بالمؤسسات والسياسات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل علي تفعيل بيئة الأعمال في مصر وجعلها جاذبة للاستثمار ، مع أهمية أن يراعي في ذلك الشمول والاستمرارية لتلك السياسات الهادفة لذلك .

٢- ضرورة سعي خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة علي الجانب النوعي للتنمية من حيث التركيز علي العنصر البشري من خلال توسيع الخيارات أمام المواطن المصري (بالصفة الطبيعية والاعتبارية) وتحفيزه علي المشاركة السياسية والاجتماعية خاصة بعد ثورة ٢٥يناير ٢٠١١م ، ولما

لذلك من مردود علي الحرية الاقتصادية لكافة المؤسسات في المجتمع وعلي نطاق جميع القطاعات الاقتصادية في الدولة . وهو ما يعمل علي جذب الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر مع العمل علي عدم خروج روؤس الأموال للخارج .

٣- التنمية المؤسسية في مصر أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة في مجال جذب الاستثمار الخارجي والداخلي بإعتباره حجر الزاوية الحقيقية للتغلب علي المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يتعايش معها الاقتصاد المصري منذ فترة طويلة وحتي الأن ، وبما يحقق تنمية إقتصادية حقيقية ومستمرة وعادلة لكافة طوائف المجتمع . الأمر الذي يستلزم أن يكون التطوير المؤسسي علي كافة المستويات في الدولة ضمن تصور إستراتيجي طويل المدي لتحقيق التنمية الشاملة حتي يحدث توافق بين الاستثمار المستهدف والقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وبما يتلائم في نفس الوقت مع مرونة الجهاز الانتاجي الوطني ونوع وجودة السلع والخدمات المنتجة محلياً .

٤- ضرورة سعي الادارة السياسية والاقتصادية علي تفعيل وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي لما لذلك من أثر مهم علي جذب وتوطين الاستثمارات في مصر .

الخلاصـة والتوصيـات

- تعاني الدول النامية ومن بينها مصر من قصور في الدور المؤسسي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي ، فغالبية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مصر تدار بطريقة فردية ومركزية مما يجعل السياسات الحكومية وغير الحكومية المطبقة علي أرض الواقع هي سياسات لاتعبر عن حقيقة المشاكل والعقبات التي ينبغي أن تعالجها وتواجهها تلك السياسات سواء علي مستوي التخطيط والتنفيذ والمتابعة لأي مشروع إنتاجي عام أو خاص .
- **الاقتصاد المؤسسي :** هو أحد فروع علم الاقتصاد والذي يعني بالعلاقات الإرتباطية والتبادلية بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة المحيطة بها سواء البيئة السياسية أو الإجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية والتشريعية ، وتقاس الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة من خلال تعظيم المردود الاقتصادي لها والناتجة عن تلك العلاقات الارتباطية والتبادلية مع البيئة المحيطة .

وعلي ذلك يمكن إعتبار الاقتصاد المؤسسي علم تطوري وديناميكي ويعني بدور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي العام والخاص.

- تعاني مصر من فجوة تمويلية داخلية وخارجية ، وتنتج فجوة التمويل الداخلية من عدم كفاية معدلات الإدخار المحلية لتمويل الإستثمارات المستهدفة ، وتلك الفجوة هي فجوة متزايدة بإستمرار وترجع في المقام الأول لسببان رئيسيان هما:
  - إنخفاض معدلات نمو الدخل القومي في مصر .
  - عدم العدالة في توزيع الدخل القومي في مصر .

أما فجوة التمويل الخارجية فترجع إلي إنخفاض متحصلات مصر من النقد الأجنبي عن مدفوعات مصر من النقد الأجنبي خاصة فيما يتعلق بالتعامل الخارجي لمصر في مجال التبادل السلعي أو الحقيقي وهو ما يوضحه العجز المزمن والمتزايد بإستمرار في ميزان التجارة المنظورة لمصر . ويرجع ذلك العجز في المقام الأول لسببان رئيسيان هما :

- التراجع المستمر في تنافسية الصادرات السلعية المصرية ، مما يعني تراجع متحصلات مصر من النقد الأجنبي بإستمرار .
- التزايد المستمر في الواردات السلعية المصرية ، وبما يعني تزايد مدفوعات مصر من النقد الأجنبي بإستمرار .

- أن غالبية السياسات الاقتصادية التي طبقتها الإدارة الاقتصادية في مصر خلال العقود الست الماضية لم تحقق نمو حقيقي ومستمر لكافة المتغيرات الاقتصادية ، الأمر الذي يعتبر سبب ونتيجة في نفس الوقت لعدم تزايد معدلات الاستثمار الحقيقي في مصر خلال تلك الفترة.
- غالبية المشاكل الاقتصادية التي واجهتها مصر خلال العقود الست الماضية هي مشاكل مزمنة ومتجددة بإستمرار سواء ما يتعلق منها :-
  - بالعجز المزمن والمستمر والمتزايد في الميزان التجاري السلعي المصري.
  - عجز الموازنة العامة للدولة.
  - فجوة الموارد المحلية والخارجية .
  - الارتفاع المستمر في معدلات البطالة والتضخم.
  - تراجع تنافسية المنتجات المصرية داخلياً وخارجياً .

الأمر الذي يعني أن تلك المشاكل الاقتصادية ناتجة عن إختلالات إقتصادية جوهرية – هي في نفس الوقت المحتوي الموضوعي للمسألة الاقتصادية المصرية – وتلك الإختلالات ناتجة عن مسببات للتخلف الاقتصادي والتي لم تستطع جميع المحاولات والخطط التنموية خلال تلك العقود الست القضاء عليها ، ومن وجهة نظرنا نري أن أهم تلك المسببات وهو ما يتعلق بموضوع بحثنا :

- عدم مرونة الجهاز الإنتاجي والذي يعود في جانب كبير منه إلي نقص الاستثمارات المنتجة والمولدة إنتاج سلعي وخدمي حقيقي بالاقتصاد المصري وهو ما يعتبر الجانب الكمي الضروري لإحداث الدفعة القوية لأي إقتصاد .
- عدم الكفاءة في إستغلال الموارد المتاحة وهو ما يمثل الجانب الكيفي الضروري لإحداث تنمية حقيقية .

- يواجه الاقتصاد المصري العديد من المشكلات الاقتصادية الجوهرية والناتجة عن إختلالات اقتصادية يتعايش معها الاقتصاد المصري منذ فترة طويلة وحتي الأن ، ويأتي علي رأس تلك الاختلالات نقص المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المستهدفة مما يؤثر سلباً علي معدلات نمو الدخل القومي.

ولقد خاضت مصر العديد من التجارب التنموية عبر فترة الست عقود الماضية إلا أنها لم تنجح في القضاء علي ذلك الاختلال المتمثل في فجوة الموارد المحلية والخارجية ، إلا أنه في إطار التطورات الاقتصادية المعاصرة وفي ظل الظروف الحالية للاقتصاد المصري ، يأتي إصلاح القصور المؤسسي من أهم عناصر أي إستراتيجية مستهدفة لتنشيط وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

وبناء علي ذلك يوصي البحث بالعديد من الإجراءات التي يتعين علي الإدارة الإقتصادية تبنيها لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لبيئة الأعمال المصرية من تلك الإجراءات ما يلي :

- إصدار التشريعات الملزمة والمنظمة لحقوق الملكية الخاصة والعامة ولحرية تدفق المعلومات وتداولها بين المؤسسات الحكومية وغيرها من المؤسسات المستفيدة منها في نطاق ما لا يضر بالأمن القومي المصري .
- تفعيل حوكمة الشركات في كافة القطاعات الإنتاجية بما يتوافق والتطورات العالمية في هذا المجال .
- تركيز جهات التعامل مع المستثمرين سواء الأجانب أو المحليين في جهة واحدة تعمل علي إنهاء كافة الإجراءات حتي بداية النشاط لأي شركة .
- ترسيخ الدور الديني والواعز القيمي المجتمعي والسياسي لأهمية محاربة الفساد والرشوة والمحسوبية .
- تفعيل الدراسات الأكاديمية التي تتناول دور الاقتصاد المؤسسي وعلاقته بالتنمية والنمو الاقتصادي .
- تشجيع الاستثمارات الجديدة التي تعمل علي إنشاء أصول جديدة وتشغيل عمالة جديدة – وليست الاستثمارات التي تقوم علي شراء أصول قائمة – مع منحها كافة التسهيلات المالية والنقدية .

- إتباع حزمة من السياسات والإجراءات المالية والنقدية المشجعة والمحفزة للاستثمار في مصر خاصة في الأماكن المتوافر بها بنية أساسية مادية وبشرية لتأكيد جدية تلك المشروعات ودعمها للنجاح الحقيقي وإستمرارية ذلك النجاح.

- مراعاة تحديد السياسات والإجراءات المتبعة في كل مؤسسة عامة أو خاصة مسبقاً وبما يتوافق مع الأهداف الإستراتيجية الموضوعة والمحددة سلفاً وليست في ضوء الرؤي الشخصية والمصالح السياسية للنخبة الحاكمة .

- تشجيع الجهاز المصرفي علي تمويل المشروعات الجديدة وذلك عن طريق ضمانات حقيقية وليس وفقاً للمصالح والمعرفة الشخصية بين الطرفين – المقرض والمقترض – علي أن تتدخل السلطة النقدية في حالة وجود أي خلاف أو نزاع بين الطرفين ووفقاً لقواعد محددة .

- إصدار القوانين والتشريعات المنظمة لعمل كلاً من المؤسسات العامة والخاصة وبما يتوافق مع الإتفاقيات والمعاهدات الدولية المنظمة لذلك .

- توظيف وسائل الإعلام المختلفة في إظهار أهمية الضمير والحس الوطني لإنجاز الأعمال وتحقيق الأهداف بالطرق الرسمية والشريفة وبعيداً عن الفساد والطرق غير القانونية .

- العمل علي تكامل السياسات الكلية لجميع قطاعات المجتمع من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة وذلك عن طريق تكامل الخطط الأمنية والاقتصادية والسياسية لتحقيق ذلك .

- تفعيل دور الفرد علي إعتباره السبب والنتيجة في تعظيم الدور المؤسسي في التنمية الاقتصادية وذلك من خلال التنمية البشرية الشاملة وهو ما يتطلب منظومة وإستراتيجية طويلة الأجل لتنمية العنصرالبشري من كافة الجوانب السياسية والإجتماعية والاقتصادية والعلمية .

- وضع معايير الجودة الشاملة كهدف أساسي لأي مؤسسة تقدم خدمة أو سلعة حتي يتسني لها التواصل مع كلاً من الأسواق الخارجية والداخلية بغرض تعظيم القدرة التنافسية للاقتصاد ككل.

- التفعيل الفعلي لقانون تشجيع المنافسة ومنع الإحتكار في بيئة الأعمال المصرية وفي كافة القطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية.

الهوامـش

١- أحمد عبد العزيز الشرقاوي – محاضرات في إقتصاديات التنمية والتخطيط " مدخل نظري وتطبيقي ومنهجي " – دار الخولي للطباعة – طنطا – ٢٠٠٩م – ص ص ١٣٢-١٣٣.

٢- أحمد فاروق غنيم – " المؤسسات والاصلاح الاقتصادي في مصر " – الاصلاح المؤسسي والتنمية في مصر – شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب – القاهرة ٢٠٠٧م – ص ص ٣٢-٥٣.

٣- دوغلاس سي . نورث – أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد – مركز المشروعات الدولية الخاصة- ص ٧ – وموقع المركز علي شبكة المعلومات الدولية في ٢٠١٢/٨/٢٣م www.cipe.org.

٤- أحمد فاروق غنيم – " المؤسسات والاصلاح الاقتصادي في مصر " – الاصلاح المؤسسي والتنمية في مصر – مرجع سبق ذكره ص ٣٢ .

5-Institutional Determinants of Foreign Direct Investment

Agn`es B´enassy-Qu´er´e _ Maylis Coupet† Thierry Mayer-Corresponding author: University of Paris X (THEMA) and CEPII

†ENSAE

‡University of Paris XI, CEPII, CERAS and CEPR. We are grateful to Jacques Ould-Aoudia for helpful discussions-

February 18, 2005-p2.

٦-أسامة محمد محمد إبراهيم البدوي – الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصري – رسالة ماجستير غير منشورة – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس – القاهرة في ٢٠١١/١٢/١٠ – ص ١٤.

7-Charles j.whalen,John, John R.Commons and John Maynard Keynes on Economic History and policy: The1920s and today, Journal of economic Issues, March 2008,p226.

8-Oliver E. Williamson, the New Institutional Economy, Taking Stock. Locking ahead, Journal of Economic literature, September 2000, pp 596:604.

9- Oliver E. Williamson. - Ibid., pp 613-623.

10- Eyup Ozveren and Selin Efsan Nas – "Economic development and environment policy in Turkey: an institutionalist critique" – Cambridge Journal of Economics 2012- 30 July 2012- pp 1245-1247.

١١- أسامة محمد محمد إبراهيم البدوي – الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية مع التطبيق علي الاقتصاد المصري – رسالة ماجستير غير منشورة-مرجع سبق ذكره ص ص ٢٩ : ٣٠.

١٢- علي لطفي – التنمية الاقتصادية – مكتبة كلية التجارة – جامعة عين شمس – القاهرة – ١٩٩٩م – ص ١٦٤.

13- James D.Gwartney and Others, Economic Freedom, Institutional Quality and Cross – country Differences in Income and Growth, Cato Journal, VOl.24, No.3, fall 2004, p206.

14-Stephen Knowles and Clayton Weatherston, Informal Institutions and Cross-Country Income Differences, University of Otago, New Zealand, 2006, p30.

15- David C- Kang – "South Korean and Taiwanese development and the new Institutional economics – International Organization Foundation - Cambridge University Press – Vol. 49 .No.3 (summer, 1995), pp. 555-587.

١٦- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ٢٠١١م – ص ٤٨.

١٧- سيد البواب – محاضرات في عجز الموازنة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الإقتصادية ومناهج العلاج – الطبعة الأولي – القاهرة – ٢٠٠٠م- ص ص ١٣٩: ١٤٠.

١٨- أحمد فاروق غنيم – " المؤسسات والاصلاح الاقتصادي في مصر " – الاصلاح المؤسسي والتنمية في مصر – شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب – القاهرة ٢٠٠٧م – ص ص ٤٢-٤٤.

١٩- إبراهيم العيسوي وأخرون – أفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية – سلسلة قضايا التخطيط والتمية رقم (٢٢٦) – معهد التخطيط القومي-القاهرة – يناير ٢٠١١م – ص XXIX.

٢٠- أحمد فاروق غنيم – " المؤسسات والاصلاح الاقتصادي في مصر " – الاصلاح المؤسسي والتنمية في مصر – مرجع سبق ذكره – ص ص ٤٧-٥٥.

21-M.Lissowska, "Interest Groups and Institutions of market economy in Transition Countries: the Case of Poland", discussion paper, Poland, 2004, pp 16: 26.

٢٢- وزارة الدولة للتنمية الادارية – **تقرير لجنة الشفافية والنزاهة " الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين وإختياراتهم ، دراسة لقيم النزاهة والشفافية** " – القاهرة – اكتوبر ٢٠٠٩م – WWW.gov.eg

٢٣- محمد صفوت قابل – " **السياسات الاقتصادية في عهد مبارك "- محاضرات في قضايا إقتصادية معاصرة –** كلية التجارة بالسادات – جامعة مدينة السادات – يونيو ٢٠١٣م ص ص ٥: ٦ .

المراجـــع

أولاً : المراجع العربية :

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائي السنوي – القاهرة – سبتمبر ٢٠٠٩م.

٢- أحمد عبد العزيز الشرقاوي – محاضرات في إقتصاديات التنمية والتخطيط " مدخل نظري وتطبيقي ومنهجي " – دار الخولي للطباعة – طنطا – ٢٠٠٩م.

٣- أحمد فاروق غنيم – " المؤسسات والاصلاح الاقتصادي في مصر " – الاصلاح المؤسسي والتنمية في مصر – شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب – القاهرة ٢٠٠٧م .

٤- تقرير الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام – القاهرة – ٢٠١١م.

٥- أسامة محمد محمد إبراهيم البدوي – الإصلاح المؤسسي كمدخل للتنمية الاقتصادية مع التطبيق على الاقتصاد المصري – رسالة ماجستير غير منشورة – قسم الاقتصاد – كلية التجارة – جامعة عين شمس – القاهرة في ٢٠١١/١٢/١٠.

٦- البنك المركزي المصري – النشرة الاقتصادية – أعداد مختلفة .

٧- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي "صندوق النقد العربي " – التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١م .

٨- إبراهيم العيسوي – الإقتصاد المصري في ثلاثين عاماً – تحليل التطورات الإقتصادية الكلية منذ عام ١٩٧٤م وبيان تداعياتها الإجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل – المكتبة الأكاديمية – القاهرة – ٢٠٠٧م.

٧– إبراهيم العيسوي وأخرون – أفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الازمة المالية والاقتصادية العالمية – سلسلة قضايا التخطيط والتمية رقم (٢٢٦) – معهد التخطيط القومي–القاهرة – يناير ٢٠١١م .

٩- الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة .

١٠- بنك معلومات البنك الدولي ، www.worldbank.org

١١- دوغلاس سي . نورث – أسس علم الاقتصاد المؤسسي الجديد – مركز المشروعات الدولية الخاصة– وموقع المركز علي شبكة المعلومات الدولية .www.cipe.org.

١٢- سيد البواب – محاضرات في عجز الموازنة للدولة النظرية والصراع الفكري للمذاهب الإقتصادية ومناهج العلاج – الطبعة الأولي – القاهرة – ٢٠٠٠م.

١٣- سرييان دي سيلفا – " هل العولمة هي السبب في المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الوطنية ؟ " – مكتب أنشطة أصحاب الأعمال – منظمة العمل الدولية – جنيف – فبراير ٢٠٠١م .

١٤- شبكة المعلومات الدولية – الاقتصاد المؤسسي – ويكيبيديا " الموسوعة الحرة " – في ٢٠١٢/٣/٢٣م .http://translat.googleurcontent.com/translat

١٥- شبكة المعلومات الدولية – موقع بوابة معلومات مصر – وزارة التخطيط والتعاون الدولي (وبيانات عام ٢٠١١/٢٠١٠م متوقعة – وبيانات عام ٢٠١٢/٢٠١١م مستهدفة)– في يوم ٢٠١٢/١١/٢٥م.

١٦- شبكة المعلومات الدولية : eur macroeconomics site "The SOLOW model " في ٢٠١٢/١١/٢٥م .

١٧- علي لطفي – التنمية الاقتصادية – كتبة كلية التجارة – جامعة عين شمس – القاهرة – ١٩٩٩م.

١٨- محمد رياض الغنيمي – التنمية الاقتصادية وقضاياها المعاصرة (مجموعة محاضرات) – مكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة – القاهرة – ٢٠١٠م.

١٩- منظمة الشفافية العالمية " التحالف العالمي لمكافحة الفساد " – تقارير سنوية مختلفة " جداول الاحصاءات الدولية " .

٢٠- صندوق النقد الدولي " قاعدة بيانات أفاق الاقتصاد العالمي " – إبريل ٢٠١٢م .

٢١- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي "صندوق النقد العربي " – التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام ٢٠١٢م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Charles j. Whalen, John, John R. Commons and John Maynard Keynes on Economic History and policy: The1920s and today, Journal of economic Issues, March 2008.

2- C. E. AYRES, The Theory of Economic Progress a Study of the Fundamentals of Economic Development and Cultural Change, University of North Carolina press, first edition.

3- Douglass C. North, The New Institutional Economics and Development, Lecture essay, Washington University, USA, 1991.

4- Douglass C. North –"Institutional Change and Economic Performance "– Cambridge University Press Amazon .com – first Published 1990.

5- James D. Gwartney and Others, Economic Freedom, Institutional Quality and Cross – country Differences in Income and Growth, Cato Journal, VOl.24, No.3, fall 2004.

6- Oliver E. Williamson, The New Institutional Economy, Taking Stock. Locking ahead, Journal of Economic literature, September 2000.

7- Stephen Knowles and Clayton Weatherston, Informal Institutions and Cross-Country Income Differences , University of Otago, NEW ZEALAND, 2006.

8- World Bank – Doing Business 2011, 2012 Data Base, WWW.doingbusiness.org.

9- The Heritage Foundation, 2011, 2012, Index of economic – Freedom Database: http: //www.heritage.org.

10- Freedom in the World 2011, 2012 – Data base: WWW.freedomhouse.org.

11- World development indicators2008.

12-M.Lissowska, "Interest Groups and Institutions of market economy in Transition Countries: the Case of Poland", discussion paper, Poland, 2004.

12- The Global Competitiveness Report 2010/2011, World Economic Forum, Geneva, Switzerland, 2010.

13- International Monetary fund, Financial Statistics, June 2009.

14- Peter G.Klein, New Institutional Economics, Department of Economics, University of Georgia – 1999.

15- Elizabeth M.King&Claudio E.Montenegro&Peter F.Orazem- "Economic freedom, HumanRights, and the Returns to human Capital: An Evaluation of the Schultz Hypothesis" - Economic Development and Cultural Change- volume 61, Number 1, October 2012.

16- Ali Douai, Andrew Mearman and Ioana negru- "Prospects for a Heterodox economics of the environment and sustainability" – Cambridge Journal of economics-Advance Access Publication 30 July 2012.

17- David C- Kang – "South Korean and Taiwanese development and the new Institutional economics – International Organization Foundation - Cambridge University Press – Vol. 49 .No.3 (summer, 1995).

18- Eyup Ozveren and Selin Efsan Nas – "Economic development and environment policy in Turkey: an institutionalist critique" – Cambridge Journal of Economics 2012- 30 July 2012.

19-Institutional Determinants of Foreign Direct Investment

Agn`es B´enassy-Qu´er´e _ Maylis Coupet† Thierry Mayer-Corresponding author: University of Paris X (THEMA) and CEPII

†ENSAE

‡University of Paris XI, CEPII, CERAS and CEPR. We are grateful to Jacques Ould-Aoudia for helpful discussions-

February 18, 2005.

20- Worldwide Governance indicators – Country Data Reports "Egypt 1996; 2011".

مستخلص البحث

تعاني الدول النامية ومن بينها مصر من قصور في الدور المؤسسي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي ، فغالبية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مصر تدار بطريقة فردية ومركزية مما يجعل السياسات الحكومية وغير الحكومية المطبقة علي أرض الواقع هي سياسات لا تعبر عن حقيقة المشاكل والعقبات التي ينبغي أن تعالجها وتواجهها تلك السياسات سواء علي مستوي التخطيط والتنفيذ والمتابعة لأي مشروع إنتاجي عام أو خاص .

- **الاقتصاد المؤسسي :** هو أحد فروع علم الاقتصاد والذي يعني بالعلاقات الإرتباطية والتبادلية بين المؤسسة الاقتصادية والبيئة المحيطة بها سواء البيئة السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية والتشريعية ، وتقاس الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة من خلال تعظيم المردود الاقتصادي لها والناتجة عن تلك العلاقات الارتباطية والتبادلية مع البيئة المحيطة .

وعلي ذلك يمكن اعتبار الاقتصاد المؤسسي علم تطوري وديناميكي ويعني بدور المؤسسات في تشكيل السلوك الاقتصادي العام والخاص.

- يواجه الاقتصاد المصري العديد من المشكلات الاقتصادية الجوهرية والناتجة عن إختلالات اقتصادية يتعايش معها الاقتصاد المصري منذ فترة طويلة وحتي الأن ، ويأتي علي رأس تلك الاختلالات نقص المدخرات المحلية عن تمويل الاستثمارات المستهدفة مما يؤثر سلباً علي معدلات نمو الدخل القومي.

ولقد خاضت مصر العديد من التجارب التنموية عبر فترة الست عقود الماضية إلا أنها لم تنجح في القضاء علي ذلك الاختلال المتمثل في فجوة الموارد المحلية والخارجية ، إلا أنه في إطار التطورات الاقتصادية المعاصرة وفي ظل الظروف الحالية للاقتصاد المصري ، يأتي إصلاح القصور المؤسسي من أهم عناصر أي إستراتيجية مستهدفة لتنشيط وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

وبناء علي ذلك يوصي البحث بالعديد من الإجراءات التي يتعين علي الإدارة الاقتصادية تبنيها لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لبيئة الأعمال المصرية

Abstract